A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/273/Add.5
E/1990/85/Add.5
24 October 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

UN
NOV 1 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٨٤ (f) من جدول الاعمال
الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠
الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة

مذكرة من الامين العام

اضافة

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٨٢/١٩٩٠ ، الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين جدولا دقيقا شاملا لتنفيذ جميع أحكام قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ التي تتطلب اجراء من منظومة الامم المتحدة ، مع التركيز على الانشطة التي تتطلب في رأيه اهتماما على سبيل الاولوية . ويرد الجدول المطلوب في الجزء الاول من مرفق هذا التقرير .

٢ - وفي الفقرة ١٧ (ز) من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، طُلب الى المدير العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، آراءه بشأن أثر نهج الاستجابة التنفيذية المتكاملة لمنظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري ، للإطار البرنامجي الوطني للحكومة المتلقية في مجال الانشطة التنفيذية من أجل التنمية . وقُدمت الى المجلس آراء أولية وردت في ورقة غرفة اجتماعات . ومع ذلك ، فقد أشار المدير العام الى أنه لم يكن هناك متسع من الوقت للحصول على آراء الحكومات والمنسقين المقيمين والافرقة القطرية وأنه سيقدم هذه الآراء في موعد لاحق ، وهذا ما يفعله المدير العام . وبناء عليه ، يتضمن الجزء الثاني من المرفق آراء المدير العام ويعكس المعلومات الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات المذكورة عاليه ، وبه أيضا تجميع للتقارير التي وردت من المنسقين المقيمين بشأن المسائل الناشئة عن الفقرة ١٧ (ز) من قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ .

٣ - وفي التقرير السنوي للمدير العام لسنة ١٩٩٠ (A/45/273-E/1990/85 ، المرفق) ، قدم المدير العام موجزا للردود الاولى التي وردت اليه من المنسقين المقيمين فيما يتعلق بالاحكام الواردة في الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ بشأن التنفيذ الوطني للبرامج والمشاريع التي تساعدها منظومة الامم المتحدة . ويتضمن الجزء الثالث من مرفق هذه المذكرة تجميعا للتقارير الواردة حتى الآن من جميع المنسقين المقيمين بشأن موضوع التنفيذ الوطني للبرامج والمشاريع التي تساعدها منظومة الامم المتحدة .

٤ - وبغية الحد من اصدار اضافات منفصلة لتقرير المدير العام السنوي ، يقدم المدير العام أيضا في الجزء الرابع من المرفق تقريرا عن تحديد أماكن العمل المشتركة على النحو المطلوب في الفقرة ١٥ (د) من قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ .

مرفق

تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الانشطة التنفيذية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - جدول منقح لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤	١ -٤٠	٥
ألف - مقدمة	١ -٥	٥
باء - اللامركزية	٦ -١٠	٦
جيم - استخدام القدرات الوطنية	١١ -١٤	١٢
دال - الاحكام المتعلقة بالبرمجة	١٥ -٢٢	٢٠
هاء - هيكل وتكوين القدرات على المستوى القطري	٢٣ -٢٧	٢٦
واو - خلاصة	٢٨ -٣٧	٢٩
زاي - خاتمة	٣٨ -٤٠	٣٢
ثانيا - فكرة إعداد وثيقة تتضمن الاستجابة التنفيذية المتكاملة من جانب منظومة الامم المتحدة للاطر البرنامجية الوطنية	٤١ -١٠٧	٣٢
ألف - مقدمة	٤٦ -٤٧	٣٣
باء - الاراء الواردة من البلدان النامية	٤٨ -٥٦	٣٤
جيم - آراء المدير العام	٥٧ -١٠٧	٣٧
١ - البرمجة بقيادة الحكومة	٦٠ -٩٣	٣٨
٢ - الاثر المترتب على منظومة الامم المتحدة ...	٩٤ -١٠١	٤٨
٣ - استنتاج وتوصية	١٠٢-١٠٧	٥١
ثالثا - التنفيذ الوطني	١٠٨-١١٣	٥٣
ألف - آراء المنسقين المقيمين	١٠٨-١١١	٥٣
باء - النتائج	١١٢	٥٤
جيم - مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي	١١٣	٥٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعا - أماكن العمل المشتركة والمرافق المقتسمة	١١٤-١٢٠	٥٦
ألف - تعليقات عامة	١١٤-١١٦	٥٦
باء - الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات	١١٧-١٢٠	٥٦

أولا - جدول منقح لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤

ألف - مقدمة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ ، قدم المدير العام جدولا أوليا بشأن تنفيذ هذا القرار (A/45/273) نظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ . وفي القرار ٨٢/١٩٩٠ ، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى المدير العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين جدولا دقيقا وشاملا لتنفيذ جميع أحكام قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ ، مع التركيز على الانشطة التي تتطلب في رأيه اهتماما على سبيل الاولوية . وكما هو مطلوب ، يرد طيه هذا الجدول المنقح .

٢ - وكما يتبين من مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقراره ، فإن الدول الاعضاء ترغب في أن ترى دليلا أكثر تحديدا للاجراء الذي ستتخذه منظومة الامم المتحدة لتنفيذ أحكام القرار ٣١١/٤٤ . وعلى الرغم من توافر بعض المعلومات حاليا بالاضافة الى تلك الواردة في الجدول الاول وقيام كيانات مختلفة بالفعل بتقديم تقارير عن السياسات القائمة من قبل تمشيا مع القرار ٣١١/٤٤ ، فإنه ينبغي ملاحظة أن هيئات ادارة مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولية والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية والاتحاد البريدي العالمي ، لم تجتمع بعد للنظر في القرار (للاطلاع على التفاصيل انظر A/45/272 ، المرفق) . وقد اعتمد مجلس ادارة كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قرارات في هذا الشأن ، ومن ثم فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير تشير الى هاتين المنظمتين أكثر من غيرها من المنظمات المذكورة أعلاه . ومع ذلك يجري حاليا فحسب تنفيذ هذه القرارات ، التي ستتطلب في بعض جوانبها الهامة مزيدا من الحسم في عام ١٩٩١ قبل أن يمكن تنفيذها بشكل دقيق . وبناء عليه ، فإن المعلومات التفصيلية عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ لا تزال محدودة .

٣ - ويشير المدير العام ، في هذا الصدد ، الى فهم الدول الاعضاء ، كما هو معبر عنه في الفقرة ٣١ من القرار ٢١١/٤٤ ، من أنه يتعين على هيئات الادارة اجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ أحكام ثمانية من أهم الاحكام الاجرائية وتقديم معلومات عن التدابير المتخذة الى المدير العام بدءا من عام ١٩٩١ . وليس هناك ما يدعو الى اختزال هذا المنظور الذي اقتنعت به الدول الاعضاء عند صياغة القرار ٢١١/٤٤ . ويقدم الجدول المنقح المعروض في هذه المذكرة المعلومات التي أمكن تجميعها حتى مستهل أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في اطار القيود المشار اليها أعلاه .

٤ - ومع ذلك ، فإن تقديم "جدول دقيق شامل لتنفيذ جميع أحكام قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ التي تتطلب اجراء من منظومة الامم المتحدة" ، يعني أن هذا الجدول لابد أن يتضمن عرضا للتدابير المتخذة على مدى ثلاث سنوات بشأن أكثر من عشرين فقرة وفقرة فرعية منفصلة تشمل ما يزيد على ٣٠ كيانا قائما بذاته في منظومة الامم المتحدة تشارك في أنشطة تنفيذية مختلفة الاحجام وتوزيع موارد من مختلف المستويات ذات مجالس ادارة مستقلة تجتمع في مواعيد مختلفة . وفي الوقت نفسه ، طلب المجلس الى المدير العام "التركيز" على الانشطة التي تتطلب في رأيه اهتماما على سبيل الاولوية . وأحكام قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ مترابطة بحيث أنه من العسير تحديد الاولويات . ومع ذلك ، فقد حاول المدير العام تنظيم الاجراءات اللازمة بشأن المواضيع التي تعكس اطارا أساسيا لتنفيذ القرار ، وهي اللامركزية ، والاستفادة الكاملة من القدرات الوطنية والاحكام المتصلة بعملية البرمجة وقدرات المنظومة على الصعيد القطري .

٥ - ويود المدير العام الإعراب عن تقديره للاستجابة الفورية من جانب هيئات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة وتعاونها في تقديم المواد اللازمة لهذا التقرير . وينبغي ملاحظة أن هذا التقرير يمثل تركيزا شديدا للمعلومات المتاحة . وينبغي الاطلاع عليه بالاقتران مع الفروع ذات الصلة من التقرير السنوي للمدير العام لعام ١٩٩٠ (A/45/273 ، المرفق) .

باء - اللامركزية

٦ - تتضمن اللامركزية ، بموجب القرار ٢١١/٤٤ ، أساسا ، تفويض مختلف عناصر السلطة من المقار (أو على الصعيد الاقليمي) الى المستوى القطري من أجل اعداد واعتماد برامج ومشاريع تنفيذية للتنمية على هذا الصعيد القطري ، بالاقتران مع تعزيز قدرات المنظومة على المستوى القطري في هذا الشأن .

٧ - وتمثل اللامركزية ، على هذا النحو ، اطارا لكثير من أحكام القرار ٤٤/٢١١ . ومن شأنها أن تعزز ، بوجه خاص ، تنفيذ الفقرات ١٥ الى ١٨ و ٢٠ و ٢١ . ويرد فيما يلي ملاحظات هامة على موجز حالة خطط اللامركزية الواردة في الجدول ١ أدناه .

(أ) الكيانات المذكورة في الجدول تمثل في معظمها تلك التي لديها موظفون على الصعيد القطري (أو الاقليمي) والتي سيتعين إضفاء طابع اللامركزية عليها ، وتشمل بوجه خاص وكالات التمويل ؛

(ب) هناك عناصر معينة لتعزيز قدرات المنظومة على الصعيد القطري ، ستصبح أكثر وضوحا في عام ١٩٩١ ، مع البت نهائيا في الترتيبات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالاجراءات الخلف لتكاليف دعم الوكالات . أما العناصر الأخرى المتعلقة بإعادة توزيع الموظفين وإقامة وجود ميداني أو تعزيزه والدعم التقني على الصعيد القطري ، فإنها ستنعكس في القرارات التي يتعين اتخاذها بشأن الميزانيات العادية للوكالات ولهيئات الأمم المتحدة لفترة السنتين القادمة (١٩٩٢-١٩٩٣) .

الجدول ١

اللامركزية

(الفقرات ٣٣ و ٣٤ و ٣٦)

المنظمة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ وما بعدها
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	سلطة اعتماد تبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار على الصعيد القطري تشمل التنفيذ الوطني للمشاريع	تقرير إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اللامركزية	
	تقييم المكاتب القطرية والمقار للمشاريع الكبيرة	اعتماد استراتيجية لتبسيط التقييم وزيادة لامركزية المكاتب القطرية	تحويل تقييم وإعداد المشاريع الكبيرة إلى المكاتب القطرية
	مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩٠/٢٦ ، الفقرتان ٨ و ٩ بشأن تكاليف الدعم	اقتراحات مقدمة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : خدمات الدعم التقني المقدمة على الصعيد القطري	الخدمات التنفيذية للدعم التقني
	تطوير برنامج نظام معلومات إدارة البرامج على مستوى المكاتب القطرية	إقامة نظام معلومات إدارة البرامج تدريجيا على مستوى المكاتب القطرية	توافر نظام معلومات إدارة البرامج لجميع المكاتب القطرية خلال الدورة الخامسة
	لا مركزية وظائف الموظفين المحليين حاليا	اقتراح إضفاء طابع اللامركزية على الوظائف الاخرى	تنفيذ اللامركزية الوظيفية القصوى
	مقترحات الميزانية المقدمة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تؤيد التوظيف على المستوى القطري	تنفيذ مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣	

الجدول ١ (تابع)

المنظمة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ وما بعدها
صندوق الأمم المتحدة للسكان	تضاعف حاليا ليصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار*	المبادئ التوجيهية للاستعراض	مستويات الاستعراض
	صندوق الخدمات الاستشارية للمكاتب القطرية (٥٠ ٠٠٠ دولار)	منح المكاتب القطرية صلاحيات جديدة للاستعانة بالخبرة الوطنية	إجراء تحسينات
		مقترحات الميزانية المقدمة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تؤكد على التوظيف على الصعيد القطري	تنفيذ مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣
اليونيسيف	سيضطلع المكتب القطري بجميع الجوانب الرئيسية المتعلقة بإعداد البرامج القطرية . ومن المقرر أيضا إجراء استعراض رئيسي على الصعيد القطري . وسيتم بصورة مستمرة على الصعيد القطري إجراء تنقيحات للبرنامج القطري من خلال الحوار اليومي الجاري مع الحكومة .		
برنامج الأغذية العالمي	استعراض البرنامج وتفويض السلطة الإدارية	التنفيذ	التنفيذ
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	غير متاح	غير متاح	غير متاح
منظمة العمل الدولية	دراسة شاملة عن وظائف المقار والمكاتب الإقليمية والمحلية والقطرية وعلاقاتها	التنفيذ حسب الاقتضاء	مثل عام ١٩٩١

* من أجل المشاريع الجديدة والميزانيات التكميلية والتنقيحات .

الجدول ١ (تابع)

المنظمة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ وما بعدها
	تعزيز الخدمات الإقليمية	مثل عام ١٩٩٠	تعزيز وجود منظمة العمل الدولية في المناطق باسلوب مرن يتسم بفعالية التكاليف رهنا بمقررات الميزانية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	يجري تنفيذ تدابير اللامركزية بشكل انتقائي نتيجة لاستعراض عام ١٩٨٩ بشأن جوانب معينة من أهداف المنظمة وعملياتها . وسيتم تعزيز المكاتب الميدانية وسلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمشاريع وتنقيحات الميزانية ، وسيفوض ممثلو المنظمة بتعيين الموظفين الوطنيين . وتقوم مجالس الإدارة بعمليات الرصد .		
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	مقرر باستخدام الوفورات الموجودة في المقار لتمويل تعزيز تعيين الموظفين الميدانيين	إنشاء ١٠ وظائف جديدة من الفئة الفنية	١٢ وظيفة جديدة من الفئة الفنية
	دراسة المجلس التنفيذي عن اللامركزية	تقديم تقرير إلى الدورة العامة (تشرين الأول/ اكتوبر)	تنفيذ المقررات
	تفويض سلطة تنفيذ ٥٠ في المائة من المشاريع للمكاتب الميدانية	تفويض سلطة تنفيذ ٦٥ في المائة للمكاتب الميدانية	تفويض سلطة تنفيذ ٨٠ في المائة للمكاتب الميدانية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	اقتراح مقدم لزيادة عدد المديرين القطريين (بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	تتوقف زيادة عدد الموظفين على برنامج الدعم القطاعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقررات المتعلقة بتكاليف الدعم والتبرعات الخاصة	مثل عام ١٩٩١

الجدول ١ (تابع)

المنظمة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ وما بعدها
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية	إضفاء طابع اللامركزية على المناطق	سيحذو حذو نظام اللامركزية في برنامج الامم المتحدة الإنمائي	سيحذو حذو برنامج الامم المتحدة الإنمائي
الاتحاد البريدي العالمي		تنفيذ المشاريع المتعددة السنوات من قبل المنسقين الوطنيين	تفويض السلطة لتنفيذ بعض المشاريع للمنسقين الوطنيين
اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية)	مناقشة المسائل المتعلقة باللامركزية في الدورة العادية (تشرين الاول/ اكتوبر)	اعتماد الموقف المشترك بين الوكالات بشأن اللامركزية	

٨ - يتبين من الجدول السابق ، أنه يجري تنفيذ خطط واسعة النطاق ومكثفة لتحقيق اللامركزية وخاصة في ضوء المقررات ذات الصلة التي اتخذها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وقد عمل مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي بقوة من أجل إعادة هيكلة الانشطة التنفيذية بصورة رئيسية على نحو يحقق من الآن فصاعدا نقل قدر أكبر من قدرات البرمجة والقدرة التنفيذية ، والسلطة ، والمبادرة الى الصعيد القطري .

٩ - وستقدم بعض الوكالات المتخصصة ردودا مفصلة على الاحكام المتعلقة بتحقيق اللامركزية والواردة في القرار ٢١١/٤٤ في الشهور المقبلة بعد أن تفرغ مجالس ادارة هذه الوكالات من النظر في القرار المذكور . وسيعاد الوزع لتحقيق اللامركزية ، في إطار المقررات المتعلقة بالميزانية .

١٠ - وتقضي القيود المفروضة في الوقت الحاضر على الميزانيات العادية لبعض الوكالات أن تتبع هذه العملية نهجا انتقائيا ، كما ذكرت منظمة الاغذية والزراعة . وستتضمن مقررات مجالس الادارة ، المتوقع أن تصدر بحلول عام ١٩٩١ ، توجيهات لتحقيق قدر كبير من اللامركزية في مجال البرمجة ونقل صلاحيات جديدة الى الصعيد القطري بحلول نهاية عام ١٩٩٣ . وتحدد العناصر المكونة للجدول أدناه بايجاز الاعمال الاضافية اللازمة للاستفادة الى أقصى درجة ممكنة من جوانب اللامركزية الرسمية ، وترجمتها الى نتائج فنية وابتكارية على الصعيد القطري .

جيم - استخدام القدرات الوطنية

١١ - إن أحكام القرار ٢١١/٤٤ المتعلقة باستخدام القدرات الوطنية على الوجه الاكمل في تنفيذ المشاريع والبرامج الحكومية/الوطنية لا يمكن أن تترجم بصورة محددة الى جداول زمنية دقيقة لأن التنفيذ ينبغي أن يجري في قطر بالذات في ظروف متنوعة .

١٢ - وتوجه عناية الدول الاعضاء في مجالس الادارة الى الاجراءات المتخذة داخل مؤسسات المنظومة والرامية الى تحقيق ما يلي :

(أ) تغيير اتجاه السياسة العامة للمنظمات إزاء هذه المتطلبات ، مما يستتبع تقديم توجيهات جديدة للموظفين فيما يتعلق بهذه السياسة ؛

(ب) توفير أموال وموارد أخرى لتقديم مساعدات جديدة للحكومات أو مضاعفة هذه المساعدات لتنمية القدرات الوطنية ليس فقط في مجال تقليدي مثل بناء المؤسسات وإنما أيضا في مجال زيادة إشراك الموظفين الوطنيين ، ضمن عملهم اليومي ، في الانشطة المتعلقة بوضع المشاريع ودورة التنفيذ ؛

(ج) مضاعفة التدريب الموجه تحديدا الى تعزيز ادارة البرامج الوطنية والقدرات الادارية ؛

(د) السعي لإيجاد وسائل عملية للتغلب على العقبات التي تعترض القواعد والاجراءات الموجودة حاليا ، خاصة في مجال التنفيذ الوطني ، والعقبات الاخرى التي تعترض الاستمرارية .

١٣ - ويلخص الجدول ٣ المعلومات الاضافية المتاحة حاليا والمتعلقة بهذه الفئة من الاحكام ذات الاولوية من القرار ٤٤/٢١١ .

الجدول ٢

القدرات الوطنية والتنفيذ الوطني

(الفقرتان ١٣ و ١٨)

التنظيم	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
برنامج الامم المتحدة الإنمائي	مقرر مجلس الادارة ٢١/٩٠	الاقتراحات المقدمة الى مجلس الادارة لمساعدة الحكومات على بناء قدرات تنظيم البرامج والقدرات الادارية	تنفيذ المقرر
	مقرر مجلس الادارة ٢١/٩٠ : مواصلة ، والسعي لتعجيل ، التنفيذ الوطني	تطبيق مبادئ توجيهية جديدة للتنفيذ الوطني	الشروع في التنفيذ الكامل ضمن الدورة الخامسة
	مقرر مجلس الادارة ٢٦/٩٠	اقتراحات الى مجلس الادارة لتقديم خدمات الدعم التقنية من جانب الوكالات	تنفيذ خدمات الدعم التقنية تنفيذا كاملا
	مشروع نموذجي لخدمات الدعم الانمائي لتمويل ايفاد خبراء استشاريين للحكومات	تقديم مقترحات اضافية لمجلس الادارة	تنفيذ المقرر
	مقرر مجلس الادارة ١٦/٩٠ : دعم برامج اصلاح الخدمة المدنية ، وذلك بتنسيق مدفوعات الحوافز في المدى القصير	تنفيذ مبادئ توجيهية جديدة لتقديم المساعدة ، بما في ذلك حوافز قصيرة الاجل	الاستمرار في ذلك

الجدول ٢ (تابع)

التنظيم	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات (أ)		فرقة عمل تابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لدراسة دفع مبالغ تكميلية للمرتبات المحلية	
صندوق الامم المتحدة للسكان	مقرر مجلس الادارة ٣٥/٩٠ : تشجيع التوسع في استخدام المهارات الوطنية	التنفيذ	الاستمرار في التنفيذ
	المبادئ التوجيهية لاستعراض البرامج وتطوير الاستراتيجيات ، بما في ذلك تحليل القدرات الوطنية	الاستمرار في عملية التطوير في ضوء مقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي	التنفيذ
	وضع مشروع مبادئ توجيهية جديدة للتنفيذ الوطني	اصدار مبادئ توجيهية جديدة والبدء في تنفيذها	الاستمرار في التنفيذ
	وضع أنماط جديدة لتحديد أدوار الوكالات في التنفيذ	البدء في تنفيذ أنماط الوكالات الجديدة	الاستمرار في التنفيذ
منظمة الامم المتحدة للطفولة	مبادئ توجيهية تتعلق ببناء القدرات الوطنية		

(أ) يتولى برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الاغذية العالمي تنسيق النهج المتبعة تجاه تقديم مبالغ تكميلية للمرتبات الوطنية ومكافآت اخرى . وتتناول هذا الموضوع أيضا اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) .

الجدول ٢ (تابع)

التنظيم	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
	مبادرة ذات أولوية تتعلق ببناء القدرة على صعيد المجتمعات في مجال الرعاية الصحية الأولية (مبادرة باماكو) . إجراء استعراض للسياسة واتباع نهج تجاه التنفيذ بشأن تقديم الدعم للتكاليف المتكررة والتكاليف المحلية .		
برنامج الأغذية العالمي :	جميع المشاريع التي سبق أن بدأ تنفيذها على الصعيد الوطني . تقديم المزيد من التدريب للموظفين الوطنيين فيما يتعلق بدورة المشاريع التي تقدم لها مساعدات غذائية والسوقيات .		
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :	جميع البرامج والمشاريع التي سبق أن بدأ تنفيذها على الصعيد الوطني .		

ملاحظة : ذكرت الوكالات المتخصصة والوكالات التنفيذية الاخرى أن قدرتها على تقديم الدعم للتنفيذ الوطني تعتمد اعتمادا كبيرا على مقترحات برنامج الامم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩١ ، ومقرر مجلس الادارة المتعلق بالترتيبات الخلف لتكاليف دعم الوكالات . وتتعلق القيودات أدناه حصرا بالكيانات القادرة على تقديم معلومات حديثة أخرى عن التنفيذ بالاضافة الى ما ورد في الوثيقة A/45/273 (الفقرات ٥٥-١٣٤) .

اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) :	ستنظر في اتباع نهج مشترك على صعيد المنظومة تجاه تعزيز استخدام القدرات الوطنية والتنفيذ الوطني في اجتماعها الثاني خلال عام ١٩٩٠ (تشرين الاول/اكتوبر)		

الجدول ٣ (تابع)

التنظيم	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
منظمة العمل الدولية	الحلقات الدراسية التي ينظمها مركز تورين الجديد للموظفين الوطنيين	تقديم تدريب اضافي في تورين و/أو البلدان	الاستمرار في التنفيذ
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	إنشاء وحدة جديدة تتألف من ٦ موظفين من الفئة الفنية ومكلفة بتنظيم حلقات للدراسات القطاعية (اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٨٩) حلقات عمل للتحليل القطاعي والبرمجة للموظفين الوطنيين (٣٠-٤٠ حلقة عمل) يتولى تنظيمها المقر ؛ وحلقات أخرى تتولى تنظيمها المكاتب الميدانية	حلقات عمل من نفس النوع وزيادة عددها الى ٤٠-٥٠	حلقات عمل من نفس النوع وزيادة عددها الى ٥٠-٥٥
	وضع مشروع "كتيب للأنشطة التنفيذية" للمكاتب الميدانية	توزيع الكتيب واستخدامه كأداة تدريبية	
منظمة الاغذية والزراعة			استخدام تكاليف الدعم الجديدة لتقديم المزيد من الخدمات المحددة للمشاريع التي يجري تنفيذها على الصعيد الوطني

الجدول ٣ (تابع)

التنظيم	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
التوسع بانتظام في استخدام مدراء المشاريع الوطنية (البالغ عددهم ٤٠٠ في الوقت الحاضر) والموظفين الفنيين (البالغ عددهم ٨٠٠ في الوقت الحاضر) . وفي حدود القيود المالية الحالية ، سيجري تكرار وتوسيع الحلقات الخاصة لتدريب المدراء الوطنيين .			
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المشاريع وتقييمها	حلقات تدريبية للموظفين الحكوميين تتعلق بتصميم استعمال القدرات في أعقاب موافقة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية)	اصدار تعليمات للموظفين عن التنفيذ الوطني/	الاستمرار في التدريب
الامم المتحدة - ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية القرار ٣١١/٤٤ ؛ تعاون بين الوكالات يستند الى الفقرة ١٨ .	توجيهات جديدة للموظفين تستند الى الفقرة ١٣ من	متابعة التنفيذ	مثل عام ١٩٩١
تطوير التدريب وأعمال مشاريعية أخرى متعلقة بجوانب "العملية الإجرائية" (التوظيف ، والعقود ، والشراء) لتعزيز الوحدات الحكومية. إجراء مناقشة للموضوع خلال الاجتماع الذي تعقده مرة كل سنتين دوائر التوظيف الوطنية		إجراء تدريب اضافي وتنفيذ مشاريع أخرى لمساعدة الوحدات الحكومية	مثل عام ١٩٩١

الجدول ٢ (تابع)

التنظيم	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
	إعداد نظم ومجموعات مواد متعلقة بالحاسبات الالكترونية واخرى للتدريب لرصد تنفيذ المشاريع	تركيب الاجهزة والبدء في تشغيلها	مثل عام ١٩٩١
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	إعطاء توجيهات جديدة بشأن تعديلات السياسة العامة المترتبة على القرار ٢١١/٤٤ للاشتراك مع الحكومات في استعراض استصواب وامكانيات التنفيذ الوطني أو تنفيذ مشاريع الاونكتاد ، اعتبارا من أواخر عام ١٩٩٠ .		
مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية	انشاء قاعدة بيانات جديدة معنية بالقدرات الوطنية	انشاء قاعدة جديدة للبيانات	قواعد بيانات مترابطة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	عقد حلقات تدريبية لموظفي الحكومات في مجالات البرمجة ، ورصد وتقييم المشاريع في آسيا وأمريكا اللاتينية	عقد حلقات دراسية كما في ١٩٩٠ في البلدان الافريقية	الاستمرار في التدريب
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية	استحداث نشاط مشاريعي جديد يتعلق بالقدرة الوطنية		يجري التنفيذ في الدورة الخامسة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي
	السعي لتعيين منسقين للمشاريع الوطنية في جميع البلدان النامية		يجري التنفيذ ضمن مشاريع الدورة الخامسة

١٤ - وقد عززت مشاريع الجدول ٢ الى حد كبير الاجراءات التي تتخذها مؤسسات منظومة الامم المتحدة للانتفاع من القدرات الوطنية ومساعدة الحكومات على الاضطلاع تدريجيا بمسؤوليات التنفيذ الوطني للمشاريع والبرامج التي تقدم المنظومة مساعدات لها . ويعد إصلاح الخدمة المدنية الوطنية ووضع الاجراءات للانتفاع من المؤسسات الوطنية الاخرى ذا أهمية كبيرة في تحقيق هذه الاهداف .

دال - الاحكام المتعلقة بالبرمجة
(الفقرة ١٧)

١٥ - تستند الفقرة ١٧ الى فرضية عامة مؤداها أن تتولى حكومات البلدان النامية إعداد أطر برنامجية وطنية تحدد فيها احتياجات التعاون المطلوبة من المنظومة . ولن تتمكن منظومة الامم المتحدة من الاسهام في هذا العمل إلا بعد أن تلتمس الحكومات المساعدة في وضع هذه الاطر (انظر المرفق الثاني) . وبوسع المنظومة ، اضافة الى ذلك ، أن تكيف عملياتها البرنامجية مع هذه الاطر كلما وحيثما وجدت او أُنشئت حديثا .

١٦ - وسوف يتأثر تنفيذ أحكام القرار ٢١١/٤٤ المتعلقة بالسياسات والنهج المتبعة تجاه برمجة المساعدات التي تقدمها منظومة الامم المتحدة الى حد كبير بنطاق اللامركزية الحقيقية التي تتحقق ، والسياسات الجديدة سالفة الذكر الرامية الى التعجيل القوي للتنفيذ الوطني ، وسوف تتأثر كذلك بتركيب وتكوين قدرات المنظومة المتاحة على الصعيد القطري (الفقرتان ١٥ و ١٦) .

١٧ - وكما ورد في التقارير السابقة ، سبق أن وافق أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات على توجيه رسالة مشتركة الى موظفيهم القطريين يطلبون فيها تنسيق دورات البرمجة مع دورات الحكومات بناء على طلبها . ومن المتوقع أن يبدأ التنسيق في معظمه خلال عام ١٩٩٢ وفيما بعد .

١٨ - مثلما يبين النص الرئيسي للتقرير السنوي للمدير العام لعام ١٩٩٠ ، سيتطلب اعتماد نهج وعمليات برمجة محسنة درجة معقولة من التفاهم المشترك داخل المنظومة بشأن عدد متزايد من المفاهيم والمصطلحات . ويمكن أن يعزز هذا الامر عملية تبسيط وتنسيق قواعد وإجراءات للبرمجة قريبة من القواعد والإجراءات التي تتبعها الحكومات ، ويمكن الاتفاق بشأن إيلاء المنسقين المقيمين وزملاءهم في الفرق القطرية ولايات إضافية واضحة للقيام بالمزيد من البرمجة المتماسكة وتكليفهم بها .

١٩ - أما فيما يتعلق بقيام المنظومة بالتنفيذ النهائي للفقرة ١٧ ، أي لشكل من أشكال "الاستجابة التنفيذية المتكاملة للمنظومة للإطار البرنامجي الوطني" (الفقرة ١٧ (ز)) فإن الدول الاعضاء لم تكمل بعد نظرها في هذا الحكم .

٢٠ - ويتضمن الجدول ٣ أيضا التدابير المتخذة بشأن تبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات بصورة تتبع العمل الفني الذي يجب أولا الاضطلاع به . والجدول الى حد كبير عبارة عن تنبؤ بشأن المنظومة ، وهو بالتالي أقل تفصيلا من الجدول ٢ . ويجب أن يكون العمل اللازم ، بحكم طبيعته ، مسترشدا بشكل كبير بالاتفاقات المبرمة بين الوكالات ، وذلك على أساس قدر كبير من مبادرات الوكالات القائمة بالتمويل .

الجدول ٣

تحسينات عمليات البرمجة
(الفقرتان ١٥ ، ١٧)

أحكام القرار ٤٤/٢١١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
المزيد من البرمجة المتكاملة والمنسقة	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) تستعرض ورقة البرمجة	توجيه اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) للممثلين القطريين	استمرار
	الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات يعد مذكرات لاستخدامها على الصعيد القطري	مجموعات الفرق الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات في بلدان مختارة تطبق البرمجة مع الحكومات	استمرار
	الفريق الفرعي المعني بالتنسيق التابع للفريق الاستشاري المعني بالسياسات يقترح تعريفات للمفاهيم والمصطلحات الرئيسية	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) تستعرض وتعتمد البرمجة للمنظومة ككل	تطبيق
تنسيق الدورات البرنامجية (١٧ (ج))	تعليمات مشتركة صادرة بموجب رسالة عن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات	التشاور مع جميع الحكومات	اعتماد
التحول الى نهج برنامجي (١٧ (د))	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد الاقتراح الأول لدائرة الدعم التقني	مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد الاقتراح الاول لدائرة الدعم التقني	التنفيذ مع المنظومة

الجدول ٣ (تابع)

أحكام القرار ٤٤/٢١١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
تبسيط وتنسيق القواعد والإجراءات (١٨ (ب))	اقتراحات مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي لمنهجية للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية)	الشروع في العملية في البلدان مع الحكومات	استمرار الاعتماد مع الحكومات
المساعدة في إعداد أطر برنامجية وطنية عند الطلب (١٧ (أ))	مقررات برنامج الامم المتحدة الإنمائي بإشراك الوكالات في عملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية ،	تنفيذ	استمرار
	وزيادة استعمال الخدمات التقنية والادارية لادارة التعاون التقني لاغراض التنمية التابعة للامم المتحدة	التنفيذ بناء على طلب الحكومات	استمرار
استجابة تنفيذية متكاملة (١٧ (ز))	دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعون تنظر في المسألة	المنظومة تتصرف وفقا لذلك	استمرار
تحسين المشورة متعددة الاختصاصات (١٥ أ و ج)	اقتراحات دائرة الدعم التقني التابعة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي	مقرر مجلس الإدارة	تنفيذ
	استعراضات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية)	تعتمد التقرير الخاص لمكتب المدير العام الى الجمعية العامة	تنفيذ

الجدول ٣ (تابع)

أحكام القرار ٤٤/٢١١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
تكامل المعونة الغذائية مع البرامج الإنمائية (١٧(هـ))		مشاورات برنامج الاغذية العالمي مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المختصة	اقتراحات الى لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة

تعليمات من اليونيسيف في عام ١٩٩٠ الى المكاتب الميدانية لتشجيعها على المشاركة العامة النشطة في العمليات البرنامجية للمنظمات ؛ وتعليمات مماثلة لتتقاسم اليونيسيف الخبرة باتباع نهج برنامجي لا مركزي (وفقا لقرار المجلس التنفيذي) .

٢١ - ويلاحظ في الجدول ٣ أن عمل فرقة العمل المعنية بالبرمجة التي أشار اليها المدير العام في النص الرئيسي لتقريره السنوي لعام ١٩٩٠ عمل جار حاليا . وتشارك في هذه المبادرات كل من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات . ويوضح الجدول كيف ينبغي تنسيق هذه الجهود الخاصة .

٢٢ - ويجري حاليا تركيز كبير على تطوير نهج برمجة جديدة وأكثر تماسكا على الصعيد القطري مباشرة . وستقوم المنظمات الاعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بتنفيذ عمليات خاصة في مجال البرمجة التعاونية بشأن عدد من المواضيع أو الاحتياجات متعددة الاختصاصات ، وذلك بموافقة الحكومات المعنية في بلدان نامية مختارة . ويتوخى أيضا أن ينفذ العمل المتعلق بتبسيط وتنسيق القواعد والاجراءات خير تنفيذ على الصعيد القطري ومن منظور قطري لضمان استجابة العملية استجابة كاملة للامركزية ، ولتطوير سبل لتكييف القواعد والإجراءات بصورة مشتركة مع القواعد والإجراءات التي تتبعها الحكومات .

هاء - هيكل وتكوين القدرات على المستوى القطري

٣٣ - غير أن جميع التدابير المذكورة أعلاه في مجال التنفيذ ستتوقف في نهاية الأمر على الولايات والموارد المتاحة لموظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين على الصعيد القطري ونوعيتهم ومؤهلاتهم وتنظيم العلاقات فيما بينهم .

٣٤ - وينطوي هذا الأمر أساسا على تنفيذ الفقرات ١٥ و ١٦ و ٣٦ من القرار ٤٤/٢١١ . ويدور جوهر هذا العمل بوضوح حول التقرير الشامل ، المشفوع بتوصيات محددة ، المطلوب أن يقدمه المدير العام في عام ١٩٩١ بموجب الفقرة ١٦ ، عن تحسين وزيادة فعالية التمثيل الميداني للمنظومة ، وفقا لمقاصد القرار . ويجب أن يكون مكملا لهذا التقرير بشكل وثيق تحليل المدير العام للسبل الممكنة لتقديم مشورة تقنية متعددة الاختصاصات بصفة مستمرة على الصعيد القطري ، بما في ذلك مفهوم الفرق متعددة الاختصاصات اللازمة كذلك لعام ١٩٩١ (الفقرة ١٥ ج) .

٣٥ - ويرغب المدير العام في هذا الصدد أن يوصي بأن تقدم تلك التقارير الخاصة في عام ١٩٩١ مباشرة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ويجب أن تراعى في تجميع هذه التقارير النهائية مقررات مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩١ المتعلقة بالترتيبات الخلف لتكاليف الدعم (وما تنظر فيه مجالس ادارة الوكالات الرئيسية من موضوعات رئيسية ضمن القرار ٤٤/٢١١) . ولن يتيسر ذلك في الموعد المناسب لتقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣٦ - ويرد في الجدول ٤ أدناه جدول زمني لتنفيذ الفقرات ١٥ و ١٦ و ٣٦ . وتقدم بصورة مستقلة في الجزء الرابع من هذه الوثيقة تفاصيل العمل الحالي والمتوقع لتنفيذ الفقرة ١٥ (د) بشأن إنشاء أماكن عمل مشتركة .

الجدول ٤

الاختصاصات وملاك الموظفين وسائر الموارد وهيكل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري لتنفيذ القرار ٢١١/٤٤

(الفقرات ١٦ و ١٥ (ج) وغيرهما)

أحكام القرار ٢١١/٤٤	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الأطر البرنامجية الوطنية والاستجابة التنفيذية المتكاملة (١٧)	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ١٧ (ن)	مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي يقترح اختصاصات إضافية للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والفريق القطري لدى الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، ثم لدى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)	
تحسين فعالية التمثيل الميداني للمنظومة (١٦)	مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي يتلقى ويحلل المعلومات من المنظومة بما في ذلك استكمال تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٨٦	يضع مكتب المدير العام بيانا بالاحتياجات الجديدة على الصعيد القطري (والإقليمي) في ضوء القرار ٢١١/٤٤ وما تقرره الجمعية العامة في الدورة ٤٥ بشأن الفقرة ١٧ (ن) من القرار ، ومقررات مجالس الإدارة	
حكم بشأن إسداء المشورة التقنية متعددة الاختصاصات الجارية وتوفير الأفرقة متعددة الاختصاصات (١٥ ج)	مكتب المدير العام يعد اختصاصات للتحليل القائم على التقييمات على نطاق المنظومة	الربط بين المنهجتين المستخدمتين في الدراستين؛ الشروع في الدراستين	

الجدول ٤ (تابع)

أحكام القرار ٤٤/٢١١	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الفهم المشترك لمفاهيم ومصطلحات البرمجة		إدماج عمل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) بشأن المصطلحات والفريق القطري (١٧ ز)	
تكاليف دعم الوكالات (٣٥) وإعادة تحديد مشاركة الوكالات المتخصصة (١٩)		إدماج قرارات مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لشهر حزيران/يونيه في إطار كل من الدراستين	
		تقديم كل من التقريرين إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين	الشروع في إعادة تشكيل الفرق القطرية

٢٧ - ويتضح من الجدول الرابع أعلاه أن كثيرا من عمليات التنفيذ المجملة في الجداول السابقة سيتخلل الأعمال الرامية الى تعزيز قدرات المنظومة على الصعيد القطري . وسيتضمن التقرير المقدم من المدير العام عن عام ١٩٩١ بشأن تحسين فعالية التمثيل الميداني (الفقرة ١٦) ، وإسداء المشورة المتعددة الاختصاصات (الفقرة ١٥ (ج)) ، توصيات لتحسين قدرات منظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري (والاقليمي) وفقا للأهداف والوظائف المنصوص عليها في القرار ٢١١/٤٤ . وهكذا ، سيستند التحليل الذي سيستمد منه إطار توصياته الى الشكل والمدى الضروريين لتطبيق اللامركزية (الجدول ١) ، والى الهدف المتمثل في الاستخدام الكامل للقدرات الوطنية والتنفيذ الوطني المعجل (الجدول ٢) . وسيعتمد على الأعمال الجارية لتحقيق برمجة محسنة أكثر ترابطا وقابلة للإدامة (الجدول ٣) ، بما في ذلك توجيهات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفقرة ١٧ (ز) . كما سيراعي التقرير القرارات التي ستتخذ في عام ١٩٩١ بشأن تكاليف الدعم المقدم للوكالات (الفقرة ٢٥) ، والآثار التي ترتبها على إعادة تحديد مشاركة الوكالات المتخصصة (الفقرة ١٩) .

واو - خلاصة

٢٨ - والخلاصة أن المدير العام يرى أن التقرير السابق يشير بالفعل الى نشاط جديد هام بشأن تنفيذ القرار ٢١١/٤٤ ، حتى في هذه المرحلة المبكرة . ويمكن إيجاز الخطوط العريضة للجدول الناشئ على النحو التالي .

٢٩ - في سنة ١٩٩٠ تمر منظومة الأمم المتحدة الى حد كبير بالمرحلة التحضيرية للتنفيذ . وهي أيضا سنة تحول هام في مسائل ذات ارتباط وثيق مثل الأعمال التحضيرية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لدورته البرنامجية الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) ، وفي إعداد ترتيبات تكاليف دعم الوكالات الخلف .

٣٠ - ومع ذلك ، تقوم المنظمات بإعداد خطط تفصيلية لتحقيق اللامركزية . واتخذت قرارات للقيام بإجراءات أقوى بشأن استخدام القدرات الوطنية ، وللتعجيل بالتنفيذ الوطني . وتتصدى المنظمات كل على حدة والاليات المشتركة بين الوكالات على حد سواء بصورة نشطة لقضايا البرمجة الأكثر ترابطا والقابلة للإدامة ، وهناك تعليمات هامة صادرة عن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بشأن تحقيق الاتساق بين الدورات البرنامجية . وعقدت اتفاقات على نطاق المنظومة بشأن تعزيز دور المنسق المقيم ، وزيادة التعاون الفني بين الأفرقة القطرية للمنظومة . وبالاضافة الى ذلك ،

وضعت برامج جديدة هامة ، أو مكثفة لتدريب الموظفين ، وبخاصة البرنامج الجديد للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) لتوجيه الافرقة القطرية بالاستعانة بخدمات مركز التدريب الدولي في تورين التابع لمنظمة العمل الدولية .

٣١ - وفي عام ١٩٩١ ، ستقوم أمانات الوكالات المتخصصة والكيانات التقنية التي كانت تنتظر التوجيهات خلال عام ١٩٩٠ ، بترجمة استجابات هيئات الإدارة للقرار الى خطط للتنفيذ . ومن الاهمية كذلك أنه يتوقع أن يتخذ مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي قرارات جديدة تتعلق بتطبيق اللامركزية ، وبالموارد اللازمة لتعزيز استخدام القدرات الوطنية والتنفيذ الوطني واحتياجات البرمجة الاخرى ، واشتراك الوكالات في المستقبل .

٣٢ - وفي الوقت ذاته ، سيبدأ تنفيذ خطط العمل لعام ١٩٩٠ التي لا تحتاج الى قيام هيئة الادارة باتخاذ قرارات . وستتضمن هذه الخطط البرمجة التعاونية المنتقاة تحت رعاية الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ؛ ووضع تفاهم مشترك ومبادئ توجيهية على نطاق المنظومة بشأن مفاهيم ومصطلحات رئيسية مثل التحول الى النهج البرنامجي ؛ والعمل على تبسيط القواعد والاجراءات ، وتحقيق اتساقها وتكييفها ؛ وتنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن استخدام القدرات الوطنية وبشأن التنفيذ الوطني . واستنادا الى التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين بشأن مفهوم الاستجابة التنفيذية المتكاملة للمنظومة للاطر البرنامجية الوطنية (الفقرة ١٧ ز) ، سيصدر المدير العام في سنة ١٩٩١ الى المنسقين المقيمين ، ورؤساء الكيانات الاخرى الى المسؤولين التابعين لهم على الصعيد القطري ، اختصاصات ومبادئ توجيهية جديدة لتنفيذ هذا النص .

٣٣ - وكذلك في عام ١٩٩١ سيبدأ البرنامج الجديد لتوجيه الافرقة القطرية سلسلته من حلقات العمل ، التي سيتأثر مضمونها على النحو المناسب بالافكار المختلفة الواردة في الاحكام ذات الصلة من القرار .

٣٤ - وكما لوحظ بالفعل ، فإنه في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، ستنظر الدول الاعضاء في التقارير التي طلبتها من المدير العام بشأن تحسين فعالية التمثيل الميداني ، وبشأن المشورة المتعددة الاختصاصات ومفهوم الافرقة المتعددة الاختصاصات على الصعيد القطري .

٣٥ - وينبغي أن تشهد السنة الثالثة للجدول (١٩٩٣) إجراءات حاسمة سواء أجريت بالكامل أو شرع فيها على نحو شامل في جميع موضوعات القرار ٢١١/٤٤ . ويمكن الآن توقع قيام الامانات بإجراءات معينة نتيجة لاستجابات هيئات الادارة في أواخر عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩١ . وسيؤدي بدء الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٣ الى تنفيذ كثير من الجوانب الهامة للقرار في طائفة عريضة من الانشطة التنفيذية للمنظومة .

٣٦ - ويتوقع أن تبدأ مناقشات ١٩٩٠-١٩٩١ مع الحكومات بشأن تساوق الدورات البرنامجية مع دوراتها (مما يتطلب حتما انقضاء وقت لتحقيق هذا التساوق في تحقيق أولى النتائج المحددة في عام ١٩٩٣ . ويتوقع أيضا أن تكون توجيهات الجمعية العامة بشأن الاستجابات التنفيذية المتكاملة أو الاكثر ترابطا لأطر البرامج الوطنية قد أصبحت نافذة المفعول . وينبغي أن تبدأ الآن الاعمال التي تجرى في أواخر عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩١ للوصول الى تحديدات مشتركة على نطاق المنظومة لهذه المفاهيم والمصطلحات الرئيسية للبرمجة وغيرها ، في الانعكاس في الانشطة الجارية للأفرقة القطرية للمنظومة مع مشاركيها الوطنيين . وسيكون أول عدد له قيمته من الأفرقة القطرية قد تلقى ، قبل نهاية عام ١٩٩٣ ، التوجيه الخاص الذي ورد شرحه سابقا في إطار برنامج اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) مع مركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية ؛ وينبغي أيضا أن يكون قد جرى تكييف التدريب المتعلق بالموظفين الآخرين على الصعيد القطري ، وموظفي الدعم على الصعيد القطري . ويتوقع أيضا أن يبدأ ترسيخ المبادئ التوجيهية والأساليب المستنبطة لتبسيط القواعد والإجراءات في مجال البرمجة ، وتحقيق اتساقها وتكييفها على الصعيد القطري .

٣٧ - وسيكون عام ١٩٩٣ أيضا السنة التي يمكن أن تبدأ فيها ترجمة قرارات الجمعية العامة وتوجيهاتها لعام ١٩٩١ بشأن توصيات المدير العام فيما يتعلق بتحسين فعالية التمثيل الميداني الى تدابير محددة في إطار الاتجاه العام لتحقيق اللامركزية . وسيقوم المدير العام بإبلاغ الخطط الناتجة عن ذلك لوضع إجراءات تفصيلية بشأن هذا النص من القرار ، الذي يرتب آثارا عامة فيما يتعلق بالاعمال المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ، الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك في استعراض السياسة الشامل الذي سيجرى في نهاية السنوات الثلاث .

زاي ـ خاتمة

٣٨ - حاول المدير العام فيما ورد أعلاه ، بالتعاون النشط من زملائه في المنظومة ، في الوقت القصير للغاية المتاح بين دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودورة الجمعية العامة ، أن يفي برغبات الدول الأعضاء لوضع جدول أكثر شمولا لتنفيذ القرار ٣١١/٤٤ .

٣٩ - ويوجه المدير العام نظر الدول الأعضاء الى أنه ، كما حدث بالنسبة للجدول الأول ويحدث بالنسبة لبيانه المنقح هذا ، ينشأ عن احتياجات الدول من الوثائق انقضاء فترة زمنية تجعل من المستحيل الإحاطة بجميع ما يكون قد بدأ يحدث قبيل الموعد الذي تبحث فيه الدول الأعضاء الجدول . وعلى سبيل المثال ، تعيّن لكي يكون الجدول الوارد أعلاه متاحا للجمعية العامة ألا تؤخذ في الاعتبار المقررات التي تتخذها استجابة لقرار الجمعية العامة هيئات الإدارة أو الأجهزة الفرعية لليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية التي يتوقع صدورها في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وستبذل كافة الجهود لموافاة الجمعية العامة بالردود وللقيام فيما بعد ، في حدود الموارد المتاحة ، بتعزيز استمرار تدفق المعلومات المتعلقة بالتنفيذ في مواعيد مناسبة تسبق صدور التقرير السنوي التالي المقرر إصداره .

٤٠ - وكجزء من هذه المعلومات ، وبغية تسهيل رصد التقدم المحرز في مجالات رئيسية ، ستستخدم قياسات مناسبة . وستغطي هذه القياسات مواضيع مثل درجة اللامركزية وتفويض السلطة ، ومدى التنفيذ الوطني ، ومدى ونطاق نهج البرمجة المحسنة ، وعدد الأماكن المتقاسمة والمشتركة ، وعدد الخطوات الموضوعية التي اتخذتها هيئات ادارة مؤسسات منظومة الامم المتحدة لوضع القرار موضع التنفيذ . وعن طريق تلك القياسات سيجري تتبع التغيرات طوال فترة زمنية وسيجري تحليل الاتجاهات فيما يتعلق بالأهداف المحددة في القرار .

ثانيا - فكرة إعداد وثيقة تتضمن الاستجابة التنفيذية المتكاملة من جانب منظومة الامم المتحدة للأطر البرنامجية الوطنية

٤١ - في الفقرة ١٧ (ز) من القرار ٣١١/٤٤ طلبت الجمعية العامة الى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي اجراء دراسة مستقلة تستهدف أن يوضع - ضمن السبل

الممكنة الاخرى لتحسين التنسيق على الصعيد القطري لمنظومة الامم المتحدة - مفهوم لاعداد وثيقة تتضمن الاستجابة التنفيذية المتكاملة من جانب منظومة الامم المتحدة للاطار البرنامجي الوطني للحكومة المتلقية في مجال الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، مما سيضفي قدرا أكبر من الاتساق على أدوات البرمجة القائمة .

٤٢ - وطلب الى المدير العام أن يقدم هذه الدراسة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتتوفر هذه الدراسة التي أعدها أحد الاستشاريين الكبار في تذييل لتقريره السنوي لعام ١٩٩٠ عن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة (A/45/273/Add.2-E/1990/85/Add.2) .

٤٣ - كما طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٧ (ز) من قرارها ٤٤/٢١١ الى المدير العام أن تتضمن الدراسة تحليلا لآرائه بشأن أثر هذا النهج ، ولا سيما على دور المنسق المقيم ، وعلى الدور القيادي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وعلى علاقة هذا النهج وأهميته بالنسبة لآليات التنسيق القائمة في مؤسسات منظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري ، مثل تقييم برامج التعاون التقني الوطنية ، والموائد المستديرة والافرقة الاستشارية ، والسبل الممكنة لتنفيذ العناصر ذات الصلة الواردة في الدراسة المذكورة .

٤٤ - ولئن كان المدير العام قد قدم بعض الملاحظات المبدئية على هذا النهج في تقريره السنوي (A/45/273-E/1990/85) ، فقد أرجأ رده الكامل على الطلب سالف الذكر حتى يتمكن من أن يضع في اعتباره ردود كيانات منظومة الامم المتحدة التي عمم عليها تقرير الخبير الاستشاري . كما أنه طلب من المنسقين المقيمين الحصول على ردود فعل الحكومات وفريق الامم المتحدة القطري . وبالنظر الى ما يحتاجه الحصول على هذه الردود من وقت ، أفاد المدير العام أنه سيقدم آراءه وما يتاح من المعلومات في ورقة غرفة اجتماعات .

٤٥ - وتحتوي هذه المذكرة على تلك الآراء فضلا عن تحليل للمعلومات الاضافية الواردة .

ألف - مقدمة

آراء عامة

٤٦ - يشعر المدير العام بتقدير بالغ لتعاون كيانات المنظومة بتقديم آرائها بشأن دراسة الخبير الاستشاري .

الآراء الواردة من البلدان النامية

٤٧ - ورد حتى الآن نحو ٣٦ ردا من المنسقين المقيمين (١٦ من افريقيا ، و ٨ من آسيا ، و ٥ من البلدان العربية ، و٧ من امريكا اللاتينية) . وفيما يتعلق بحوالي نصف هذه الحالات ، كان هناك وقت للتشاور مع الحكومات وشتى أعضاء الافرقة القطرية لمنظومة الامم المتحدة ولتلقي وجهات نظرها المبدئية ؛ ويعكس العدد المتبقي آراء المنسقين المقيمين . وتغطي هذه المعلومات مجموعة ممثلة من سياقات التنمية والتعاون ويرد موجز لها أدناه .

باء - الآراء الواردة من البلدان النامية

٤٨ - يعترف على نطاق العالم بالاهمية الكبرى لدور ومسؤولية الحكومات المضيفة ، ولكن تتفاوت القدرات اللازمة للاضطلاع بالدور القيادي في ميدان البرمجة المطلوب ضمنا في الفقرة ١٧ .

أطر البرامج الوطنية

٤٩ - يلقى هذا المفهوم تأييدا واسع النطاق ، وقد سبق لبعض الحكومات الاعراب عن اهتمامها البالغ للتحرك في هذا الاتجاه إما كممارسة رسمية جديدة ، وإما عن طريق التعديلات اللازمة في الاليات القائمة (مثل تقييم برامج التعاون التقني على الصعيد الوطني واجتماعات الافرقة الاستشارية والموائد المستديرة) . ويبدو أن هناك دعما كبيرا للتقييم المشترك لاحتياجات تقديم المساعدة التقنية وما يتصل بها من جانب برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة وصندوق الامم المتحدة للسكان مع الدعم المناسب من الوكالات المتخصصة . بيد أنه ينظر الى هذا العمل المشترك على الصعيد القطري على أنه مرهون بالاتفاق فيما بين المنظمات والوكالات المعنية على مستوى المقار الرئيسية .

٥٠ - وتتأكد في عدد من البلدان الحاجة الى تعاون منظومة الامم المتحدة في وضع اطار برنامجي وطني في شكل وثيقة رسمية أو كعملية تدريجية غير رسمية . ومن المفترض أنه يمكن في نهاية المطاف استخدام مثل هذا الاطار مرجعا لبرمجة جميع المساعدات التقنية الخارجية وادماجها بدقة في البرامج الوطنية وتوزيع الموارد . ولا تشعر بالحاجة الى التغيير في هذه المرحلة البلدان التي تسيطر بحزم على برمجة المعونة الخارجية أو البلدان التي توزع فيها المعونة حاليا طبقا لعوامل سياسة خاصة . كما

لا ترى البلدان التي تعتبر "مانحة صافية" ضرورة لأية مبادرات جديدة . بيد أنه يبدو في جميع الحالات أن الحد الأدنى للاحتياجات الفورية يتمثل في تحقيق ما أطلق عليه في أحد التقارير "قدر أكبر من النزعة التخصصية" ، ولا سيما في تحديد المشاريع وصياغتها وتنفيذها ، وترشيد الاجراءات بما يكفل تحقيق أمور منها تكامل المدخلات الخارجية بصورة أتم مع المدخلات الوطنية من أجل التنفيذ الناجح لبرامج انمائية وطنية قابلة للبقاء .

لجنة التقييم والعمل

٥١ - وجد أن فكرة انشاء مثل هذه اللجنة شيِّقة وتستحق الدراسة بالرغم من أن التنفيذ ربما تقيده من ناحية حالة الموارد البشرية أو الموظفين في الحكومة ، ومن الناحية الاخرى أوجه الغموض والضعف الحالية في تمثيل منظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري . وقد صرحت بعض الحكومات بالتحديد عن نيتها في استخدام آليات التنسيق القائمة في وزارات أو ادارات التعاون أو الخارجية لديها لهذا الغرض . وسيتأثر الاتجاه والتقدم نحو انشاء آلية تنفيذية مركزية مثل لجنة التقييم والعمل المقترحة بطبيعة ومدى البرمجة المشتركة أو التعاونية المتفق عليها أو المتقيد بها بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من مدخلات منظومة الامم المتحدة .

المنسقون المقيمون

٥٢ - يوجد في التعليقات الواردة اجماع في الآراء على أن التقدم نحو وضع اطار برنامج وطني وتقييم مشترك للاحتياجات أو تقييم مشترك للبرامج القطرية يتوقف على زيادة توضيح وتعزيز دور المنسق المقيم من حيث العلاقات بممثلي الوكالات على الصعيد القطري والموارد الموجودة تحت تصرفه في المكتب القطري أو من خلال ترتيبات الدعم مع المقار الرئيسية للوكالات .

تنسيق وتبسيط الاجراءات

٥٣ - سبق الاتفاق مبدئيا على تنسيق دورات البرمجة فيما بين أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات (ولا سيما برنامج الامم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الامم المتحدة للسكان) . وهناك تأييد من جانب المنسقين المقيمين لتبسيط وتنسيق التعاريف والاجراءات والاشكال والاحكام والقواعد على غرار ما هو مقترح في تقرير الخبير الاستشاري .

البيان القطري

٥٤ - لا توجد تعليقات محددة على مفاهيم ومحتويات البيان القطري المتصور في الفقرة ١٧ (ز) من القرار ٢١١/٤٤ . بيد أن هناك اشارات عابرة في بعض التعليقات الى أن أي تغيير في الممارسات الجارية ، من خلال التحليل المشترك المقترح للحالات وعمليات تقييم الاحتياجات أو البرمجة المشتركة ، ينبغي أن يرمي الى التقليل من البيانات أو الوثائق وأعباء العمل الواقعة على جميع الأطراف المعنية ، وليس الى زيادتها .

النتائج

٥٥ - يبدو من المرجح ، بناء على ذلك ، المحافظة على الوضع الراهن في عدد صغير من البلدان ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى تفيد التقارير أن بلدين على الاقل اتخذا خطوات عملية نحو الشروع في البرمجة التعاونية بالمعنى الرسمي على الصعيد القطري وتحبذ أغلبية البلدان الانتقال التدريجي الى النهج المقترح .

٥٦ - ومن الواضح أن معظم الحكومات المضيفة ستواصل الاعتماد على الاشتراك النشط من جانب منظومة الامم المتحدة لتنفيذ تحليلات شاملة للحالات ، واجراء عملية تقييم للاحتياجات للاستفادة منها في نهاية المطاف كاطار مرجعي لتقديم المساعدة على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف وما يتصل بها في اطار البرامج الانمائية الوطنية القائمة والمستمرة . والاجراءات المحددة المتصورة هي :

(أ) توحيد ، واضفاء طابع محلي على ، تقييمات برامج التعاون التقني على الصعيد الوطني حيثما يجري اختبار هذه البرامج ؛

(ب) تقديم الدعم المالي والتقني من جانب الوكالات الخارجية لسد الثغرات في الموارد البشرية وقيود الموارد في عدد من أقل البلدان نموا ؛

(ج) تنسيق وتبسيط الاجراءات ؛

(د) زيادة النزعة التخصصية في تحديد المشاريع وصياغتها وتقييمها وتنفيذها ؛

(هـ) زيادة توضيح وتعزيز دور المنسق المقيم بوصفه "حكما" مستقلا على الصعيد القطري .

جيم - آراء المدير العام

٥٧ - يعتقد المدير العام أن الجهود الجارية صحيحة وتوفر سبيلا للتقدم ، ولو أن ذلك لا يتم إلا بالكثير من العمل والتجربة . وفي مستهل ملاحظاته ، يود إعادة التشديد على بعض المبادئ الاساسية الواردة في القرار ٣١١/٤٤ .

(أ) ينبغي أن تكون الحكومات هي التي تتولى توجيه تنفيذ الفقرة ١٧ . وينبغي أن يساعد تنفيذ هذه الفقرة في تعزيز قدرات الحكومات على تعريف الغايات والاستراتيجيات ذات الاولوية لاستخدام الموارد المتاحة لدى منظومة الامم المتحدة ، وعلى تنسيق برمجة هذه الموارد وجميع الموارد الخارجية الاخرى .

(ب) ينبغي استخدام النهج البرنامجي لحشد الموارد المحلية والخارجية على نحو أكثر فعالية لحل مشاكل التنمية ذات الاولوية والمحللة تحليلا جيدا بحيث يكون الاثر أكبر وأطول أمدا .

(ج) ينبغي أن ترافق التنفيذ مرونة في الاستجابة ونظام يتصف بقدر أكبر بكثير من اللامركزية . وهذا يعني الخصوصية القطرية وليس نماذج موحدة جديدة .

٥٨ - وبالإضافة إلى إجراء دراسة مستقلة تهدف إلى وضع مفهوم للاستجابة التنفيذية المتكاملة لمنظومة الامم المتحدة ، طُلب إلى المدير العام أن يقترح سبلا ممكنة لتنفيذ العناصر ذات الصلة الواردة في هذا النهج . وسيحاول القيام بذلك ومعالجة العناصر الخاصة المذكورة في الفقرة ١٧ (ز) ، بالتسلسل الذي يمكن به تصور العملية بأكملها .

٥٩ - ويتفق المدير العام مع الخبير الاستشاري على وجوب معالجة مسألة الأُطر البرنامجية الوطنية (الفقرة ١٧ (أ)) بغية توضيح المرحلة الرئيسية الثانية ، وهي نشوء استجابة تنفيذية متكاملة من جانب المنظومة لمثل هذا الإطار . وفي حين أنه من المهم من الناحية المفاهيمية أن يكون الإطار الوطني واستجابة المنظومة متميزا أحدهما عن الآخر ، ففي الممارسة المُثلى يفترض أن تتطور الاستجابة بالفعل مع تطور الإطار ذاته .

١ - البرمجة بقيادة الحكومة

٦٠ - على الرغم من أن هذا المفهوم قد يتخذ أوصافا أخرى في بعض البلدان ، فمن المعتقد أن مفهوم الإطار البرنامجي الوطني للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة جديد بصورة كافية تبرر اقتراح خطوات استطلاعية أولية .

التعاريف

٦١ - يحق لكل حكومة أن تضع تعريفا شاملا خاصا بها للإطار البرنامجي الوطني . وقد اقترح الخبير الاستشاري ، في الفقرة ٣٩ من تقريره موجزا شاملا يتضمن العناصر الرئيسية لهذا الإطار . وقد يكون من المفيد إبراز تعريفه للأهداف الرئيسية هنا (كما جاء في الفقرة ٣٤ من تقريره) .

إن الأهداف الأساسية لهذا النهج الشمولي هي تعزيز الصلات بين التخطيط الاقتصادي الكلي والاستراتيجيات القطاعية أو دون القطاعية لفائدة الإدارات الحكومية والمجتمع الدولي عند تحديد المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي من وجهة نظر البلد المتلقي بصورة أدق . وسيؤمن اتباع هذا النهج أن التدخلات الإنمائية في قطاع أو برنامج ما يحصل على دعم من وكالة خارجية أو أكثر لن تضعف الضرورات الأخرى للتنمية بشكل غير متوقع . ومن شأن اتباع نهج شمولي كذلك أن يساعد على تجاوز أولويات تحقيق الاستقرار والتكيف في المدى القصير وذلك بتحديد الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل والتركيز عليها .

٦٢ - ويود المدير العام أن يؤكد ، انطلاقا من هذا التعريف الموجز ، دور وضع الأطر البرنامجية الوطنية في مساعدة الحكومات على عمل الآتي بصورة أفضل :

(أ) تحديد أهداف التنمية الطويلة الأجل التي ينبغي توظيف المزايا النسبية الخاصة لمنظومة الأمم المتحدة لتحقيقها ؛

(ب) تصوّر كيف يمكن لنشاط يتلقى المساعدة من كيان من كيانات الأمم المتحدة ، أن يُدعّم من كيان آخر -- أو من مصدر مساعدة من خارج الأمم المتحدة -- لتأمين التنمية الشاملة ؛

(ج) استخدام قدرات المنظومة على نحو أكثر فعالية ، وذلك مثلا ، بتحديد أعمال التخطيط التي يمكن أن تضطلع بها وكالة ما حتى وإن لم تكن "تقوم بتنفيذ" برنامج أو مشروع تبعي ؛ أو تحديد المشورة التقنية المتكررة المتعددة الاختصاصات المقدمة من فريق خاص يتكون من البلد ومن منظومة الامم المتحدة للاستعانة بها في تنفيذ برنامج ما ، أو تحديد الخدمات غير المتعلقة بالمشاريع التي يمكن أن تقدمها منظومة الامم المتحدة ؛

(د) تحسين القدرة على تحديد احتياجات البرامج المستجيبة التي تتلقى المساعدات الخارجية من الموارد البشرية ، والمالية ، والمادية ، والتوفيق بالتالي بين هذه الاحتياجات وتلبيتها[(١)] .

التحول إلى نهج برنامجي

٦٣ - من المهم في هذه المرحلة الاولية استطلاع الآثار المترتبة على الفقرة ١٧ (د) ، لأن النهج البرنامجي ، كما بيَّن الخبير الاستشاري بإسهاب ، جزء لا يتجزأ من الهدف الكلي للفقرة ١٧ . ومن اللازم النظر في سؤالين ، ماذا يميز البرنامج عن المشروع ، وما هي الآثار التي تترتب على "الإطار البرنامجي الوطني" للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة - برنامج وحيد تنفذه منظومة الامم المتحدة في البلد ؟

٦٤ - لقد سلَّم قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ بوجود اختلافات بين النهوج البرنامجية السائدة في المنظومة . بيد أنه ينبغي أن يتيح اعتماد أُطر برنامجية وطنية تستخدم النهج البرنامجي وضع برنامج يستجيب لمنظومة الامم المتحدة مؤلف من برامج . وينبغي ألا يغيب عن الاذهان في هذا السياق أن أي برنامج وطني يتألف ، من الناحية التنفيذية ، من مجموعة من البرامج . ويتمثل الفرق الذي يتميز به أي نهج جديد في استناد هذه البرامج إلى علاقات متبادلة بدلا من أن تكون عبارة عن مجموعة من المشاريع .

٦٥ - وتكون استجابة منظومة الامم المتحدة الشاملة مؤلفة من مجموعة من الاستجابات والآليات الجديدة المعززة ، وهذه تتضمن الاستجابة التنفيذية المتكاملة للمنظومة ، المشار إليها في الفقرة ١٧(ز) . فإذا وُضعت بصورة ناجحة فإنها ستحقق الأغراض الاستراتيجية التي سبق ايجازها . وستصف الوثيقة المعدة بهذا الصدد الأهداف الشاملة المحددة للتعاون من جانب المنظومة ، وكيفية تحقيق الاغراض المحددة بإيجاز أعلاه ، والانجازات الإنمائية الاضافية المتوقع تحقيقها خلال الدورة .

٦٦ - ويمكن للبرامج (القطرية) المختلفة التي تتكون منها استجابة منظومة الأمم المتحدة المتكاملة الشاملة ، إذا ظلت كما هي موصوفة أعلاه ، أن تتضمن "مشاريع" وأن تنجم عنها "مشاريع" . ولكن في إطار النهج البرنامجي ، ستكون هذه المشاريع بمثابة تعزيزات خارجية مؤقتة للنشاط الوطني الإنمائي الأطول أجلا لتحقيق نمو قابل للإدامة يمكن أن تبنى عليه المؤسسات الوطنية . وإذا وضع للبرنامج الوطني إطار مُطوّر تطويرا حسنا فسيؤدي بذاته قدرا كبيرا من أعمال التحليل وتحديد التعزيزات اللازمة دون شك للتحول إلى نهج برنامجي .

٦٧ - وقد لاحظ المدير العام بالفعل في النص الرئيسي من تقريره السنوي فيما يتعلق بالدراسة التي أعدها الخبير الاستشاري احتمال وجود فائدة أخرى وعبء مخفف من خلال الأطر الوطنية التي تستخدم النهج البرنامجي - تتمثل في الفرصة السانحة لاستحداث أساليب أكثر اتساقا لمعالجة مسألة التكاليف المحلية (بما في ذلك تكاليف دعم المرتبات) .

الخطوات الاستطلاعية التي تتخذها الحكومات

٦٨ - وفي ضوء التعاريف الواردة أعلاه - التي سيجري تنقيحها وتعديلها في كل بلد - قد تقدم الحكومات على وضع أطر برنامجية وطنية عن طريق إجراء عمليات استطلاعية .

٦٩ - وقد ترغب الحكومات في إجراء دراسة شاملة لما يعنيه هذا الإطار في سياق تخطيط وبرمجة التنمية في كل بلد . وقد تنطوي هذه العملية على إجراء حوار مفيد مع المنسق المقيم والفريق القطري التابع للمنظومة . ويمكن أن تتناول الدراسة المسائل الرئيسية التالية :

(أ) ما هي الخبرة المكتسبة إلى الآن من الجهود التي بُذلت لتنسيق البرمجة داخل منظومة الأمم المتحدة ؟ وهل هناك جوانب محددة ، بما في ذلك مشاكل أو قطاعات إنمائية معينة ، لوحظ فيها نقص في برمجة موارد المنظومة على نحو متسق ، وما هي أسباب ذلك ؟ ويمكن تحديد المشاكل القائمة على جانبي الجهود المشتركة والسعي لإيجاد حلول لها تمهيدا لتطبيق العملية الجديدة ؛

(ب) ما هي أهمية اشراك موارد مساعدة خارجية أخرى ، غير موارد الأمم المتحدة ، في الإطار البرنامجي ذاته ؟ ويتوقف هذا على بعض العناصر مثل طبيعة الاستخدام المتوخى للموارد الأخرى وما إذا كان تنسيق البرمجة على نطاق أوسع مفيدا

بوجه خاص أم لا في قطاع معين . ويحث المدير العام على الاستفادة من جميع الفرص المتاحة لمحاولة توسيع نطاق ومنافع البرمجة الاستراتيجية للأطر البرنامجية الوطنية لكي تشمل أكبر قدر ممكن من مجموع تدفقات المساعدة الخارجية للمشاريع التنفيذية .

(ج) ما هي الآلية التي ستستخدم لوضع إطار برنامجي وطني ؟ قد ترغب الحكومات ، كما تشير إلى ذلك تقارير المنسقين المقيمين ، في أن تلقي نظرة عامة أولا على الآليات الموجودة حاليا ، التي يمكن استعمالها . وقد يتيح هذا المفهوم فرصة لاستعراض هذه الآليات مع إمكانية تكييفها لخدمة أغراض الإطار ، بما في ذلك تحديد المساعدات الممكنة التي قد يلزم الحصول عليها من منظومة الامم المتحدة في بعض البلدان لتعزيز القدرات اللازمة لتحقيق هذا الهدف . ويجب ألا يؤدي القرار ٣١١/٤٤ إلى إضافة طبقات جديدة غير ضرورية من الإجراءات البيروقراطية وفرض أعباء جديدة على الحكومات .

مرحلة ما قبل البرمجة

٧٠ - ذُكر أعلاه أن العنصرين المتميزين ظاهريا ، وهما الإطار الوطني ، والاستجابة المتكاملة من منظومة الامم المتحدة ، قد يتطورا معا على الصعيد العملي . وقد تكون نقطة البدء في هذا التطور في كثير من البلدان العملية التحليلية السابقة على البرمجة ، وتحقيق التوافق بين دورات البرمجة ، والتحوّل إلى نهج برنامجي ، أي بعبارة أخرى تنفيذ الفقرة ١٧ (ب) و (ج) و (د) . فهذه أمور أساسية لنجاح هذا الترتيب بأكمله ، بدءًا بالفقرة (ج) .

تحقيق التوافق بين دورات البرمجة

٧١ - يتفق المدير العام تماما مع الخبير الاستشاري في أن أحد التغيرات المبشرة بالخير في منظومة الامم المتحدة والجارية الآن بالفعل هو القرار المشترك الذي اتخذته منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، لتحقيق التوافق بين دوراتها البرنامجية والدورة البرنامجية لكل حكومة إن طلب ذلك . وفضلا عن هذا ، يرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمي أن زيادة التنسيق الحكومي المترتبة على ذلك ستشجع على تحقيق مزيد من التزامن والتكامل في المساعدة التي يقدمانها (انظر الرسالة المشتركة الموجهة من الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بشأن تزامن الدورات البرنامجية والواردة في الإضافة ٣ من التقرير السنوي) . ويأمل المدير العام أن تعرب الكيانات الاخرى في المنظومة ، والتي ليس لها دورات برنامجية بهذا الوصف ، عن نفس الاهتمام .

٧٣ - ويشكل هذا في الواقع حجر أساس في الأطر البرنامجية الوطنية اللازمة للأنشطة التنفيذية للمنظومة . وهذا سيعني أنه يمكن للحكومات لأول مرة في غالبية البلدان النامية أن تستخدم نسبة كبيرة من الموارد المقدمة كمنح ، والتي يرجح أن تتيحها المنظومة لتحقيق أهدافها واحتياجاتها الإنمائية الوطنية المقبلة ، في إطار زمني واحد .

الآليات القائمة في منظومة الأمم المتحدة

٧٣ - إن وجود آليات مثل اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية وتقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية في البلدان يثير السؤال التالي : إلى أي حد تستطيع هذه العمليات أن تسهم في إعداد إطار برنامجي وطني للأنشطة التنفيذية للمنظومة ؟

٧٤ - ولا يمكن أن يكون هناك تعريف واحد للطريقة التي يستطيع بها تطور تلك الأطر أن يستفيد من اجتماعات المائدة المستديرة التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو من اجتماعات الأفرقة الاستشارية التي يرأسها البنك الدولي . ولعل السؤال الأساسي في هذا الصدد هو إلى أي مدى دون مستوى حوار السياسات الكلية (المواضيع المالية والتوزيعية وغيرها) ، وإلى أي مدى دون مستوى التخطيط الاقتصادي الكلي ، وإلى أي مدى دون مستوى تحديد الأهداف من التدفقات من الموارد الخارجية ، تستطيع هذه العمليات أن تمضي باتجاه وضع الاستراتيجيات الانمائية التنفيذية الشمولية والصيغ البرنامجية . وتسير بعض العناصر القطاعية منحدرة خطوة أكبر باتجاه البعد التخطيطي الذي ستشتمل عليه أُطر البرامج الوطنية المقترحة . ومن شأن الأعمال الجديدة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إضافة أطر سياسية للتعاون التقني إلى الأعمال التحضيرية لهذه الاجتماعات أن توفر جسرا جديدا هاما . وبالرغم من ذلك ، يبدو من الناحية الواقعية أن هناك مسافة بين المستويات التي تعمل عليها عادة اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية من ناحية والمستويات التنفيذية بدرجة أكبر التي تتناولها الفقرة ١٧ من القرار ٣١١/٤٤ .

تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية

٧٥ - عندما تنجز تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة وبرنامجا للتعاون التقني يتسمان بالأولوية لبلد نام بأسره ، فإنها تقترب من الأطر البرنامجية الوطنية للأنشطة التنفيذية للمنظومة . بيد أنها (كما يشير الخبير الاستشاري إلى ذلك) لا تشمل الأنواع غير التقنية من المساعدة التي يمكن أن تتوفر من خلال الأنشطة التنفيذية للمنظومة . وإن عدم قيام هذه الآليات

المختلفة في الوقت الحاضر باستغلال جميع الموارد التحليلية والبرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة يزيد من تقييد دورها بالنسبة لهذا النهج .

٧٦ - على أن المدير العام لا يرغب ، حسب ما جاء في الملاحظات السابق ذكرها ، في استبعاد امكانية حدوث تكيفات في هذه الآليات القائمة في كل بلد على حدة . والتي ليست هي أشياء جامدة لا تقبل التغيير . على أنه يبدو واقعيا الانتهاء في هذه المرحلة إلى أنه في الوقت الذي ستوفر فيه التحليلات التي تقدمها هذه الآليات نقاط بداية في كثير من الحالات ، فمن الممكن ، عادة ، أن يتطلب تطور الأُطر البرنامجية الوطنية للأنشطة التنفيذية القيام بأعمال ذات طابع مختلف .

التحليلات السابقة على البرمجة

٧٧ - ذُكر أعلاه أن التطور العملي للإطار البرنامجي الوطني للأنشطة التنفيذية للمنظومة سيبدأ بإجراء تحليلات جيدة للحالة والاحتياجات . وينبغي ألا تقتصر نتيجة تلك التحليلات على تحديد الاحتياجات فقط بل يجب أن تشمل أيضا الخبرة السابقة المكتسبة في محاولة تلبية تلك الاحتياجات ثم تحديد أهداف جديدة وواقعية على أساسها - وبإيجاز ينبغي تحديد الأهداف وأُطر السياسات العامة للبرامج التنفيذية مع فهم واضح للزيادات المحددة في عملية التنمية الوطنية التي يتعين الحصول عليها من كل نشاط مزمع القيام به وطريقة الحصول عليها .

٧٨ - وكما ورد في تقرير الخبير الاستشاري (الفقرات ٣٧ - ٣٣) ، يقوم كثير من مؤسسات المنظومة في الوقت الراهن بإجراء مثل تلك التحليلات بالاشتراك مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الوطنية الاخرى ، بيد أنها تضطلع بذلك مستقلة بعضها عن بعض إما استقلالا كبيرا أو استقلالا كاملا ، ومع تحقيق التوافق في دورة البرمجة ، يمكن لهذه الاعمال السابقة على البرمجة ، أن تتزامن على نحو أفضل من الآن فصاعدا .

٧٩ - وبناء على ذلك ، فإن المدير العام يحثّ الحكومات ومؤسسات ووكالات المنظومة ، ذات الصلة على أن تولي الحكم ١٧ (ب) اهتمامها الكامل . وينبغي بالطبع بذل كل الجهود للاستفادة من الاعمال التحليلية التي تضطلع بها الآليات القائمة على المستوى القطري والربط (وهو عنصر كثيرا ما يهمل) بينها وبين تحليلات الوكالات الخارجية الأخرى .

٨٠ - على أن لهذه الفرصة الجديدة ثلاثة جوانب مهمة أخرى لا ينبغي اهمالهـــا . فكثيرا ما تحتاج الاستعراضات القطاعية التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والكيانـــات التقنية الاخرى إلى التزامن أيضا ، لإنجاز التحليل المشترك اللازم ، وتتطلب هـــذه العملية بلا شك إجراء تكيف كبير ، وتقديم طلبات مناسبة مسبقة وقد تكون هناك مشاكـــل ناجمة عن شدة الطلب على القدرات في الفترات ذاتها . والجانب الثاني هو أن تمويـــل الوكالات لتلك الاعمال ، في وقت إعداد هذه الآراء ، يعتبر عاملا مهما في مسألـــة ترتيبات الخَلَف المتعلقة بتكاليف الدعم . والجانب الثالث هو حاجة ، المنسقيـــن المقيمين إلى الموارد اللازمة لوضع الترتيبات المناسبة للخدمات التحليليـــة أو الاستعراضية التي تقدمها الكيانات الأصغر في المنظومة التي لا يوجد لها موظفون علـــى الصعيد القطري ، والتي ، مع ذلك ، يكون تعاونها في الاعمال الجديدة السابقة علـــى البرمجة في كثير من الاحيان حيويا لإنجاز البرامج الإنمائية المرسومة بصورة جيدة .

عملية إعداد الأُطر الوطنية

٨١ - أين ومتى تأخذ هذه العمليات التحليلية السابقة على البرمجة الاكثر توافقـــا وترابطا مكانها المناسب في عملية إعداد الإطار البرنامجي الوطني ؟ فكما سبـــق التأكيد ، لا يرى المدير العام أنه يمكن استخلاص أي نموذج موحد من مرامي الفقـــرة ١٧ من القرار ٣١١/٤٤ . على أنه قد يكون من المفيد محاولة تحديد تسلسل ممكن للعمليات .

(أ) تتمثل الحاجة الكبرى في تمكين الحكومات من تجميع إطار متماســـك لاحتياجات البلد المقبلة من الانشطة التنفيذية للمنظومة . وكما تكرر القول سابقـــا ، ينبغي أن يكون إطارا مستندا إلى أهداف وطنية مناسبة متفق عليها عامة ، وإلى أهـداف متعلقة بالنواتج ؛ إطارا يبرمج ويقوي الصلات اللازمة بين الانشطة المتوخاة للتعـــاون من جانب منظومة الأمم المتحدة ، ويشتمل على تنبؤات واقعية بالطلبات التي ستلـــزم لتلك الانشطة من موارد البلد الخاصة (إلى جانب المساعدة الخارجية الأخرى) .

(ب) وستعد الحكومة مثل ذلك الإطار البرنامجي ، على أساس أولوياتهـــا الإنمائية الوطنية واستراتيجيات خطتها العامة ، بمساعدة المنسق المقيم والمنظومـــة حسب الطلب . وفي معظم البلدان ، يمكن للإطار أن يستفيد من أعمال التحليـــل والاستعراض ، التي يتوفر الحصول عليها من صناديق ووكالات المنظومة ، بما في ذلـــك الدراسات القطرية التي يجريها البنك الدولي .

(ج) ويمكن أن تكون المرحلة الأولى هي إعلان الحكومة لـ "إطار برنامجي وطني ارشادي" عريض ، يتم اختباره وصقله بتقييم وتحليل تضطلع بهما المؤسسات الوطنية بالاشتراك مع الكيانات ذات الصلة في المنظومة .

(د) ويمكن أن تقوم الحكومات ، بدعم من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ، بجعل تحديد الخطوط الرئيسية للإطار الجديد هدفا لاستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية والمشاريع الرئيسية (يتزايد استعمال استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في اجراء تنبؤ مماثل) . ومن الممكن عندئذ أن يجري بفعالية أكبر تنسيق تحليلات المنظومة لمختلف الحالات وتقييماتها للاحتياجات واستعراضاتها القطاعية والبرنامجية وعملياتها في مجال تطوير الاستراتيجيات ، في اطار زمني مشترك مدته حوالي سنتين ، لصقل ذلك الاطار الارشادي واخراجه في صورته النهائية من أجل الدورة التالية .

(هـ) يمكن الاستفادة من تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطني التابعة للبرنامج الانمائي ، حيثما تكون متاحة ، بحيث تسهم هذه التقييمات بصفة خاصة في جعل الأعمال الرامية الى تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بتنفيذ البرامج/المشاريع جزءا من كل نشاط مناسب ضمن الاطار البرنامجي الوطني . وإذا لم تكن تلك التقييمات متاحة ، فإن بذل جهود مماثلة سيكون من المستصوب للغاية .

(و) وميزة هذا التسلسل هي أن كلا من الاطار البرنامجي الوطني المنقح للحكومة والبرامج المتجاوبة المقترحة من جانب المنظومة ، ستكون مستمدة من قاعدة بيانات ومجموعة تحليلات واستعراضات مشتركة .

ظهور برامج استجابة المنظومة

٨٣ - وفقا لما أشار اليه المدير العام من قبل ، فإن الفقرة ١٧ من القرار ٣١١/٤٤ لا تغيِّر النمط الموجود لاعداد البرامج القطرية الفردية التي يقوم بها كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، واليونيسيف ، أو العمليات المماثلة التي يقوم بها كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، وعلى سبيل المثال ، منظمة الصحة العالمية . والعناصر الجديدة في هذا الصدد هي أن هذه العمليات يمكن (أ) أن ترتبط بالاطار البرنامجي الوطني الارشادي للحكومة ؛ (ب) وأن تستفيد من تحليل سابق على البرمجة متعالق بقدر أكبر بكثير خلال اطار زمني مشترك ؛ (ج) وأن تمكِّن الحكومة وشركاء المنظومة من تكييف البرامج الفعلية قبل وضعها في صيغتها النهائية .

٨٣ - وقد تساءلت بعض كيانات المنظومة التي ليست لديها دورات برنامجية عن كيفية اشتراكها في تلك العمليات . وفي حين أن المدير العام لا يود البتة أن تكون ملاحظاته توجيهية بصورة مفرطة ، فهو يفسِّر الفقرة ١٧ (ز) بأنها تعني استجابة متكاملة للاطر البرنامجية الوطنية من قِبَل جميع عناصر الانشطة التنفيذية في المنظومة الى أقصى حد ممكن . وهذا يشمل بالتالي الموارد العادية لبرامج التعاون التقني للوكالات ، والموارد الخارجة عن الميزانية ، والمساعدة الرأسمالية ذات الصلة ، وذلك الى أبعد مدى يمكن أن تصل اليه صياغة تلك الانشطة في غضون الفترة الاطارية . وتقع على الفريق القطري الذي يقوده المنسق المقيم مسؤولية خاصة وهي السعي ، من خلال اجراء مشاورات مستمرة مع الحكومة ، الى كفالة استغلال جميع تلك القدرات في العملية في الوقت المناسب .

٨٤ - ويود المدير العام أن يوضح أن الهدف ينبغي أن يكون هو تنسيق عملية صياغة البرامج والانشطة الاخرى للمنظومة استجابة للاطار الوطني على نحو يمكن فيه أن يوضع أكبر عدد ممكن منها معا "على طاولة البحث" بهدف النظر فيها بدقة من قِبَل السلطات الوطنية ذات الصلة وشركاء الفريق القطري .

٨٥ - ومن شأن هذا أن يوفر مزايا كبيرة في العملية بأسرها ويكمل جميع ما يكون قد أنجز من قبل . وسوف تحين اللحظة المنتظرة عندما تتسنى ، على سبيل المثال ، رؤية برنامج اليونيسيف المقترح الذي طوِّر مع مؤسساته الشريكة الوطنية الخاصة طبقا لولايات اليونيسيف يسير جنبا الى جنب مع المكونات ذات الصلة لبرنامج مقترح تابع لمنظمة أخرى ، ومع صياغة الاستجابة المناظرة (مرة أخرى على سبيل المثال) لكل من منظمة الصحة العالمية من ناحية وبرنامج الاغذية العالمي من ناحية أخرى . وهذا النوع من البرمجة المشتركة يحدث بالفعل في بلدان شتى مع مجموعة أو أخرى من كيانات المنظومة .

٨٦ - وعندما توضع برامج الاستجابة المقترحة والانشطة الاخرى للمنظومة المصاغة استعدادا للمستقبل - - التي تكون قد استفادت بالفعل من استخدام قدرات المنظومة التحليلية والاستشارية الى أقصى حد ممكن - - "على طاولة البحث" جنبا الى جنب ، عندها يكون بإمكان الحكومة والفريق القطري التابع للامم المتحدة أن "يضبطا" التعزيزات المتبادلة ، ويحشدا مدخلات التعاون غير التقني مع أنشطة تعزيز القدرات ، بل ولعلهما يتمكنان أيضا من تحديد الموارد الخارجية الاخرى التي يمكن إشراكها بصورة استراتيجية في برامج مواضيعية أو قطاعية معينة .

قوائم الاحتياطيات المبرمجة برمجة مشتركة

٨٧ - يود المدير العام أن يضيف الى تلك الاحتمالات عنصرا يعتقد أنه يتسم بأهمية كبيرة ، وهو صياغة "قوائم احتياطيات" متكاملة أو مبرمجة برمجة مشتركة بالاحتياجات الانمائية التي تتجاوز مخصصات الموارد الارشادية المتاحة في ذلك الوقت بالذات . أما الخاصية الجديدة فيها فتتمثل في أنها تتيح الفرصة أيضا للنظر الى هذه الاحتياجات الانمائية من زاوية الاحتياجات المشتركة بين عدة قطاعات أو الاحتياجات المتكاملة التي لا يُفطن اليها عادة حتى الآن . وقد تبدو قابلية الانطباق العملي لهذه الخاصية محدودة ، ولكن حتى اذا اقتصرت ، على سبيل المثال ، على ادراج برنامج انمائي ريفي شامل صاغته كيانات المنظومة فيما بينها في ظل اطار برنامجي وطني "من أجل التمويل في المستقبل" بهدف توسيع نطاقه الى مجال أوسع ، فإن هذا سيكون بكل تأكيد عملا قيما . فقد حدث في حالات كثيرة جدا أن عدم وجود أية فرصة للقيام مقدما بصياغة مشتركة من هذا النوع قد جعل مشاريع ممولة بصورة مخصصة غير قابلة للإدامة .

شكل برامج الاستجابة

٨٨ - قد يكون من المفيد القول مرة أخرى ، رهنا بالولايات الخاصة بجميع الكيانات المختلفة للمنظومة واجراءات الموافقة المتبعة لديها ، إن الشكل النهائي الذي سيكون عليه "برنامج برامج" الاستجابة سيتحدد برمته وفقا للاحتياجات والظروف الخاصة بكل قطر على حدة . ففي بلد توجد لديه مجموعة معينة من الاولويات التطلعية ، قد يكون البرنامج العام مركّزا في مجال مواضيعي واحد . وفي بلد آخر ، قد يأخذ البرنامج شكل برامج عنقودية تشمل بمجموعها مجالا واسعا من المشاكل الانمائية ، ولكن كل برنامج منها مصوغ صياغة جيدة تلائم التدخل الاستراتيجي ، والتعزيزات اللازمة ، والقابلية القصوى للإدامة .

٨٩ - وفي بعض البلدان هناك امكانية كبيرة لأن تختزل العملية ، بمعنى أن الاطار البرنامجي الوطني ذاته يمكن أن يُعتمد بصيغته التي أعدتها الحكومة بالتشاور مع المنظومة ، بوصفه "وثيقة استجابة" المنظومة ـ ـ ومقدمة للبرامج القطرية الفردية . وفي جميع البلدان ، سيتمثل التحدي الذي سيواجه الشركاء في صياغة استجابة تنفيذية متكاملة حقا لاطار برنامج وطني يمكن لأي كيان في المنظومة أن يقدم من خلاله "برنامجه القطري" (أو ما يكافئه) الى مجلس ادارته ، على نحو يفي بصورة كاملة بالولايات الخاصة بذلك الكيان .

جهاز التقييم والضبط والرصد

٩٠ - من الطبيعي أن يثار السؤال التالي : ما هو الجهاز الذي تقوده الحكومة والذي من خلاله ستوضع العناصر المكونة المقترحة للاستجابة التنفيذية المتكاملة على طاولة البحث وتدرس في النهاية معا -- ثم يُرصد بواسطته برنامج الاستجابة ويكيف بصورة دورية بعد ذلك ؟

٩١ - واقترح الخبير الاستشاري كأحد الحلول الممكنة انشاء "لجنة تقييم وعمل" يرأسها ممثل عن الحكومة رفيع المستوى ومن أصحاب النفوذ فيها ، وتضم في عضويتها ممثلين للادارات المختصة المناسبة ، لمنظومة الامم المتحدة ، وتضم ، اذا توفرت الرغبة ممثلين لوكالات خارجية أخرى . ولخّص الخبير الاستشاري كذلك (في الفقرتين ٤١ و ٤٢ من تقريره) المهام التي يمكن أن تؤديها هذه اللجنة ، بما فيها تجميع "وثيقة" الاستجابة التي يمكن أن توفر "مقدمة" لبرنامج كل كيان بالصيغة التي يقدمها الى مجلس ادارته .

٩٢ - بيد أن المسألة لا تتمثل في اقتراح انشاء لجنة جديدة مطلقة لكل بلد يضطلع بتنفيذ الفقرة ١٧ ، بل في ايضاح العمل الذي يتعين دون شك الاضطلاع به لإتمام مجمل العملية ورصدها بعد ذلك . ويرجع الامر الى كل حكومة بطبيعة الحال في أن تقرر كيفية القيام بذلك ، ومن الطبيعي أن تستخدم أو تكيف الجهاز الموجود قبل النظر في استحداث آلية جديدة . ومرة أخرى ، فإن التقارير الاولى للمنسقين المقيمين تشير فيما يبدو الى ترجيح هذه الاستجابة .

٩٣ - بيد أن العنصر الهام يتمثل في أن تكون مهام التقييم والضبط والرصد بقيادة الحكومة حقا .

٣ - الاثر المترتب على منظومة الامم المتحدة

ملاحظات عامة

٩٤ - أصبح واضحا الآن بالفعل حتى من مجرد العرض الموجز السابق للتنفيذ الممكن للفترة ١٧ من القرار ٤٤/٢١١ أن التنفيذ سينطوي على عمليات تكيف كبيرة بالنسبة لأجزاء منظومة الامم المتحدة التي تشترك في أنشطة تنفيذية ، كلها تقريبا . فمفهوم الأطر البرنامجية الوطنية والاستجابات التنفيذية المتكاملة من جانب المنظومة تشكل بحق عنصرا حافزا لجوانب عديدة من "خطة العمل" في إطار القرار ككل . وهذا النهج

يتطلب بصورة مؤكدة قدرا كبيرا من اللامركزية ، وهو يوضح على نحو أكثر جلاء الهدف الرئيسي الذي طال افتقاده والمتمثل في أن تقود الحكومة ، بفعالية ، مهام البرمجة والتنسيق والتنفيذ . ويتطلب ذلك اعتماد النهج البرنامجي ومنظورا ذا تخصصات أكثر تعددا وقائما على أساس الانشطة التنفيذية وصياغة هذه الانشطة .

٩٥ - ويعتقد المدير العام ، على أساس الاستجابة الايجابية بوجه عام من جانب المنظومة ، أنه يمكن تحقيق التغييرات . وسوف يتطلب هذا تشاورا فعالا خلال السنة المقبلة ، أو نحوها ، بغية تحديد التعديلات الاكثر تفصيلا التي سوف تترتب على تنفيذ الفقرة ١٧ . وسوف يقتصر المدير العام هنا على ذكر بعض العناصر الاكثر بروزا في هذه العملية .

توفير المشورة التقنية

٩٦ - وكما سبق أن أشير بصورة موجزة على الاقل فإنه إذا أرادت الحكومات أن تستفيد استفادة قصوى من القدرات الخاصة للمنظومة بالنسبة لهذه العمليات سوف تكون إعادة تكييف الوكالات والكيانات التقنية الاخرى ، بحيث يتاح الحصول بسهولة أكبر على خدمات استشارية تقنية وتحليلية على الصعيد القطري ، عنصرا هاما في تنفيذ هذا الحكم . وعلى هذا فإن الفقرة ١٧ من القرار ٣١١/٤٤ ارتباطا وثيقا بالفقرتين الفرعيتين من (أ) و (ج) من الفقرة ١٥ .

دور الوكالات الأصغر

٩٧ - في هذا الصدد ، يكرر المدير العام التأكيد ، لما لذلك من أهمية خاصة ، على أن صياغة استجابة تنفيذية متكاملة من جانب المنظومة على المستوى القطري ينبغي أن تُشكل - وتُمول - بحيث يتاح لكيانات المنظومة التي ليس لديها موظفون في كل بلد نام تقديم مساهماتها القيّمة في الوقت المناسب . والطبيعة الخاصة لإقامة الأطر البرنامجية الوطنية وصياغة استجابة تنفيذية متكاملة سوف تكشف ، أكثر من أي وقت مضى ، عن التعزيزات الدقيقة المطلوبة في التدخلات الانمائية الشمولية التي تكمن في العديد من الحالات ضمن القدرات الخاصة للوكالات الاصغر . وكثيرا ما أهملت هذه القدرات بسبب الافتقار الى البرمجة المتماسكة ، الامر الذي أدى الى نتائج خطيرة بالنسبة لنجاح البرامج والمشاريع .

٩٨ - وسوف يلتمس المدير العام ، على نحو ما هو مقترح في متن تقريره السنوي ، ضمان استخدام الآليات الملائمة المشتركة بين المنظمات لبحث وتنسيق نواحي التكيف

العديدة التي سوف تسفر عنها العناصر السابقة الذكر . والعناصر الاخرى العديدة المتعلقة بتنفيذ الفقرة ١٧ . وسوف يقدم المدير العام تقارير مرحلية عن هذه العمليات خلال السنتين المقبلتين .

الاثر على دور المنسق المقيم

٩٩ - لاحظت بعض المنظمات ، في معرض تعليقها على دراسة الخبير الاستشاري ، كما لاحظ المستشار نفسه ، أنه سوف تلقى أعباء اضافية كبرى على عاتق المنسق المقيم التابع للامم المتحدة في تنفيذ الفقرة ١٧ . وقد لاحظ برنامج الامم المتحدة الانمائي أن هذه المسألة تنطوي على آثار واسعة النطاق (بما في ذلك مسألة تمويل التنسيق) تتجاوز نطاق الدراسة المضطلع بها بموجب الفقرة ١٧ (ز) .

١٠٠ - وبالاضافة الى ذلك فإن المدير العام ينظر الى هذه المسألة ضمن السياق الاوسع لتنفيذ العديد من الاحكام التنفيذية للقرار ٣١١/٤٤ . ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن الفقرة ١٧ تنص أساسا على دور أكثر دينامية للمنسق المقيم وتنطوي على آثار كبيرة من عبء العمل الملقى على عاتقه . ويجدر التشديد هنا كذلك على أن عبء العمل هذا لن يقتصر على المهام المتصلة بقيادة فريق من المنسقين على المستوى القطري والتي تطور الاستجابات الشاملة بالنسبة لوضع الاطر البرنامجية الوطنية ، إذ يجب أيضا على المنسق المقيم أن يساعد الحكومة بكل عناية في ضمان التلبية الملائمة للاحتياجات الانمائية التي هي من اختصاص كيانات المنظومة غير المتواجدة في الموقع ، وكفالة توفير الخدمات لهذه الكيانات حيثما اقتضت الحاجة اليها ، وذلك بغية المساعدة على تحقيق استجابة شاملة وكافية من جانب المنظومة .

١٠١ - وفي الفقرة ١٦ ، يُطلب الى المدير العام تقديم تقرير شامل في عام ١٩٩١ بحيث يتضمن توصيات محددة بشأن تحسين وزيادة فعالية التمثيل الميداني لمنظومة الامم المتحدة ، فيما يتعلق بجميع الوظائف المحددة في القرار ٣١١/٤٤ . ويجب أن يشمل ذلك بوضوح الوظائف المحددة في الفقرة ١٧ . ويُطلب الى المدير العام ، أيضا ، في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١٥ تقديم تقرير عن إتاحة المشورة المتعددة التخصصات من جانب المنظومة على المستوى القطري ، بما في ذلك مفهوم الافرقة المتعددة التخصصات . ويقترح المدير العام القيام ، في إطار دراسة مركبة لهذه المسائل وبالتشاور الوثيق مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي والكيانات الاخرى التابعة للمنظومة ، بالنظر في مجمل المسألة المتعلقة بأعباء العمل الملقاة على عاتق كل من المنسق المقيم التابع للامم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة

الانمائي . وسوف تغطي الدراسة بالطبع الدور القيادي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي المشار اليه في الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ١٧ . ولاغراض هذه الدراسة فإن المدير العام يتوقع أن يستمد المزيد من التوجيه من آراء الدول الاعضاء حول الملاحظات الحالية ، وتقرير الخبير الاستشاري ، وكذلك من الاستجابات عندما يتيحها المنسقون المقيمون بعد أن يجروا مشاوراتهم على المستوى القطري بمدد إطار برنامجي وطني واستجابة تنفيذية متكاملة من جانب المنظومة .

٣ - استنتاج وتومية

١٠٢ - لقد عرض المدير العام بعض الاماني بشان هذه المسألة في متن تقريره السنوي ، وهو يضمن هذا الاستنتاج تلك الاماني . والمدير العام يعتقد أن الاحكام الواردة في الفقرة ١٧ من القرار ٣١١/٤٤ تشكل إسهاما قيّما في تحقيق مزيد من التماسك ، وجعل توجه السياسات توجها شموليا ، واتباع منظومة الامم المتحدة في قيامها بانشطتها التنفيذية لنهج برنامجي بالنسبة لاحتياجات البلدان النامية .

١٠٣ - ويجب أن يكون تنفيذ هذه الاحكام من جانب المنظومة متفقا مع ظروف كل بلد بعينه ، وأن يكون مرنا ، وأن يكون فعالا من ناحية التكاليف ، بمراعاة الولايات القائمة ، وأن يكون ابتكاريا بحيث يتجنب اضافة طبقات جديدة من الاجراءات البيروقراطية والوثائق . وينبغي أن يهدف في كل الاوقات الى الاستفادة بأكبر قدر ممكن من المزايا المقارنة ومن الخبرات والصفات الخاصة بكل كيان من الكيانات المكونة لمنظومة الامم المتحدة . وفي إطار المفهوم العام لـ "برنامج البرامج" ، يجب أن يكشف هذا التماسك الفرص لتحقيق سلسلة واسعة من المتغيرات في مجال التنسيق ويستغلها من أجل شن المزيد من الهجمات الاستراتيجية على الفقر وعلى القدرة الناقصة .

١٠٤ - إن تطور الاطر البرنامجية الوطنية وتحقيق استجابة تنفيذية متكاملة من جانب المنظومة لهذا التطور يحتاج الى وقت . ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يُطلب الى حكومة أي بلد نام ترغب في الشروع في هذا الجهد أن تنتظر ريثما تتم محاولة تنفيذ بعض الخطط الرائدة الانتقائية . وقد صاغ المدير العام توصيته واضعا في اعتباره هذه العوامل .

توصية

١٠٥ - ينبغي دعوة حكومات البلدان النامية الى الشروع في تنفيذ الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١٧ من القرار ٤٤/٢١١ وفقا لخططها وأولوياتها الانمائية وارجراءاتها المتعلقة بالبرمجة والتنسيق ، وبالمساعدة التي قد تطلبها من منظومة الامم المتحدة لتعزيز قدرتها على تحقيق هذه الاغراض . وعلى المدير العام أن يحدد من بين البلدان المنفذة مجموعة ممثلة من الظروف الوطنية والقدرات والآليات المتعلقة بالتنسيق والبرمجة ، وأن يدعو هذه الحكومات الى التعاون بشكل خاص في رصد تجربتها ؛ وأن يقدم تقريرا عن هذه التجارب ، وعن التقدم العام المحرز ، في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ ، وأن يقدم تقريرا شاملا في إطار استعراض السياسات لفترة السنوات الثلاث لعام ١٩٩٢ مع توصيات جديدة وفقا لما يراه مناسبا .

١٠٦ - وينبغي أن تشرع الكيانات التابعة لمنظومة الامم المتحدة في تنفيذ استجابة تنفيذية متكاملة من جانب المنظومة على المستوى القطري بقيادة المنسق المقيم وبالتشاور مع الحكومة ، مراعية في ذلك مختلف الاحكام المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة الاخرى والاجراءات التي تضعها هيئات ادارتها . وينبغي أيضا أن يتضمن التقرير السنوي للمدير العام عن عام ١٩٩١ ، واستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ١٩٩٢ ، معلومات عن تنفيذ هذه الاستجابة التنفيذية المتكاملة .

١٠٧ - ولدى تقديم المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذا النهج ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار آثار الفقرة ١٧ بالنسبة لمنظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك آثارها على صلاحيات المنسق المقيم . وفي التقرير السنوي عن عام ١٩٩١ ، ينبغي الربط بين الخبرة المكتسبة من تنفيذ الفقرة ١٧ وتحليل السبل والوسائل الممكنة لقيام منظومة الامم المتحدة بإسداء المشورة التقنية المتعددة الاختصاصات ، على الصعيد القطري ، كما هو مطلوب في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١٥ ، وبشأن زيادة فعالية التمثيل الميداني لمنظومة الامم المتحدة وفقا لما هو مطلوب في الفقرة ١٦ . وعلاوة على هذا فإنه ينبغي أيضا استعراض الاثر النهائي ، الناتج عن تنفيذ القرار ، على عبء العمل للمنسق المقيم ، بالاضافة الى وظائفه كممثل مقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وذلك بالتشاور مع مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ورؤساء الكيانات الاخرى التابعة للمنظومة .

ثالثا - التنفيذ الوطني

ألف - آراء المنسقين المقيمين

١٠٨ - يقدم المدير العام في هذا المرفق ، في أعقاب المعلومات التي ذكرها في تقريره السنوي لعام ١٩٩٠ (الفقرات ١٠٤ الى ١١٣) ، تكملة موجزة بشأن توقعات التنفيذ الوطني . وهذه المعلومات تعكس الردود الاضافية التي وردت من الممثلين المقيمين الى جانب نتائج الدورة السابعة والثلاثين لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي .

١٠٩ - وفي حين أن التقارير الاضافية تؤكد النتائج العامة الواردة في التقرير السنوي ، فإنها تشدد ، مع هذا ، بالفعل على مجموعة من العقبات التي يواجهها كثير من البلدان النامية في مجال توسيع نطاق استخدام التنفيذ الوطني للبرامج والمشاريع التي تتلقى مساعدة منظومة الامم المتحدة . وهذه النتائج تشير الى وجود صعوبات فيما يتصل بالقواعد والاجراءات ، سواء لدى الحكومات أم لدى منظمات الامم المتحدة ، بما في ذلك متطلبات مراجعة الحسابات . كما أن الافتقار الى الموارد البشرية ، مما يشمل مواءمة ظروف الخدمة المدنية ، قد ذُكر باعتباره عقبة من العقبات الرئيسية . ولقد اعتبر أن من الضروري أن تنشأ داخل الحكومات وحدات داعمة يساعدها البرنامج الانمائي ، وذلك من أجل ادارة المشاريع التي يجري تنفيذها وطنيا ، وكذلك أشير الى ضرورة توفر تعاون مستمر من قِبَل وكالات منظومة الامم المتحدة .

١١٠ - والاجابات تؤكد أن ثمة اختلافات في ممارسات مؤسسات منظومة الامم المتحدة . أما الاحتمالات المتعلقة باستخدام التنفيذ الوطني على نحو أكثر عمومية فهي تتحدد بشكل واضح من خلال الظروف المحلية السائدة مثل استعداد الحكومة للاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات التنفيذية ، ومستوى قدرات المؤسسات والموظفين ، ومرونة القواعد المالية والادارية لدى الحكومات . ومن الجدير بالذكر أن مدى التنفيذ الوطني ليست له صلة مباشرة ، فيما يبدو ، بالمستويات العامة للتنمية الاقتصادية . ومن ثم ، فإن بعض الحكومات التي تتمتع بمستوى انمائي مرتفع نسبيا لا تستخدم هذه الطريقة إلا على نطاق متواضع ، وذلك في الوقت الذي قد يبلغ فيه معدل التنفيذ الوطني ٤٠ في المائة من جميع المشاريع في بعض البلدان الاقل نموا .

١١١ - والى الآن ، ورد ٥٩ ردا من المنسقين المقيمين (٣٣ من افريقيا و ١٠ من الدول العربية و ١٥ من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ و ١١ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ١ من أوروبا) . ومن هذه العينة ، يوجد ١٧ منسقا مقيما في بلدان من البلدان الاقل نموا . ومن بين التقارير الاضافية التي وردت منذ إعداد التقرير السنوي ، ذكرت عشرة تقارير أنه لا يوجد حاليا تنفيذ وطني ؛ بينما قالت عشرة تقارير أخرى إنه يوجد حد أدنى من التنفيذ الوطني ، أو أن هذا التنفيذ حديث جدا ولا توجد حتى الآن خبرة واضحة المعالم فيما يتصل بهذه الطريقة .

باء - النتائج

١١٢ - فيما يلي بعض النتائج العامة التي يمكن استقاؤها من الممثلين المقيمين :

(أ) سوف يتحقق التوسع في استخدام التنفيذ الوطني بشكل تدريجي في ظل تعزيز القدرات على مستوى البلدان فيما يتصل بالكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ؛

(ب) مازالت هناك حاجة ، في كثير من البلدان النامية ، الى بذل جهود كبيرة في ميدان بناء القدرات ، وذلك قبل التوصل الى تحقيق تنفيذ وطني يتسم بالمزيد من الاكتمال . وهذه الجهود ينبغي أن تتضمن توفير تدريب خاص للموظفين الوطنيين المخصصين لتناول التنفيذ الوطني . كما ينبغي ، علاوة على ذلك ، اتخاذ التدابير اللازمة لانشاء وظائف تتطلب التفرغ وتكون لها مستويات مناسبة من المرتبات ، وذلك الى جانب اتخاذ سائر التدابير التي تكفل اشتراك هؤلاء الموظفين الوطنيين على نحو مستمر في التنفيذ الوطني ؛

(ج) وبالاضافة الى التدابير اللازمة على صعيد البلدان ، ستكون هناك حاجة الى اتخاذ اجراءات على الصعيد المركزي ، مما يتضمن القيام بتبسيط وتنسيق وتكييف القواعد والاجراءات التي تنظم كافة جوانب الدورة المشاريعية ، مع ايلاء اهتمام خاص بمتطلبات مراجعة الحسابات . وهذه التغييرات يجب ادراجها في كتيب سهل الاستعمال يكون من شأنه توضيح المفاهيم والنهج . وثمة منسقون مقيمون عديدون يبلغون ، في الوقت الحاضر ، عن وجود محاولات محلية لوضع هذه الكتيبات . وقد يستحسن في هذا المجال أن يوضع كتيب معياري أساسي واحد ، وذلك من أجل تجنب البلبلة التي قد تحدث فيما يتصل بالخيارات المتاحة أمام الحكومات ، ولاسيما في مجال اشتراك الوكالات في اطار التنفيذ الوطني ، وأيضا من أجل كفالة المساءلة الكاملة ؛

(د) وحيث أن التوسع في استخدام التنفيذ الوطني قد يتضمن في بعض البلدان زيادة اشتراك المكاتب الميدانية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في دعم خدمات الانفاذ المختلفة ، بما في ذلك التوظيف المباشر للموظفين المشاريعيين وشراء المعدات ، الى جانب متطلبات مراجعة الحسابات ، فقد تكون هناك حاجة الى اجراء مزيد من الدراسة لدور هذه المكاتب الميدانية ؛

(هـ) دور الوكالات المتخصصة بمنظومة الامم المتحدة سيتطلب أيضا القيام باستعراض مستمر ؛

(د) زيادة التوسع في التنفيذ الوطني سوف تقتضي الإمعان في نقل الانشطة التنفيذية للامم المتحدة الى الصعيد القطري ، تحقيقا للمزيد من اللامركزية .

جيم - مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي

١١٣ - اتخذ مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في مقرره ٩٠/٣١ ، مجموعة من التدابير من شأنها أن تؤدي بالطبع الى تسهيل زيادة استخدام التنفيذ الوطني للمشاريع التي تتلقى دعم البرنامج الانمائي . وثمة أهمية خاصة في هذا المجال لما قام به مجلس ادارة البرنامج الانمائي من التسليم بأن بدء الدورة الخامسة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والاخذ بالترتيبات الخلف لتكاليف دعم الوكالات يتيحان فرصة لمتابعة عملية التنفيذ للمشاريع والبرامج التي تتلقى مساعدة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي والتعجيل بهذه العملية بصورة فعالة . وفي الفترة البينية ، سوف يتولى المجلس في عام ١٩٩١ استعراض المقترحات المتعلقة بمساعدة الحكومات المتلقية في تعزيز قدراتها على تنظيم البرامج والادارة . ومن المتوقع أن تراعى في هذا الاستعراض تلك القضايا المتصلة بالنهج البرنامجي : نقل الاختصاصات الى مستوى البلدان تحقيقا للامركزية بما في ذلك أنشطة تنظيم المشاريع ؛ وتقديم دعم تقني وتنفيذي متكامل من قِبَل منظومة الامم المتحدة ؛ وتبسيط وتنسيق القواعد والاجراءات ؛ وزيادة استخدام المؤسسات والهيئات الوطنية .

رابعا - أماكن العمل المشتركة والمرافق المقتسمة

ألف - تعليقات عامة

١١٤ - قام المدير العام ، في الاستعراض الشامل لسياسة الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة الذي أجراه في عام ١٩٨٩ (A/44/324 ، المرفق) ، بايجاز التطورات التي حدثت حتى ذلك الوقت في مجال استعراض وترشيد الهياكل الميدانية . ولقد تضمن التقرير ذكر التقدم الذي أحرز الى جانب ما يوجد في هذا المضمار من معوقات متباينة . كما أنه قد بيّن أن الهيئات المعنية بمنظومة الامم المتحدة تؤيد مبدأ وجود أماكن عمل مشتركة واقتسام المرافق ، وأن المكاتب القطرية قد أوضحت بدورها أنها تساند هذا المبدأ على نطاق واسع .

١١٥ - وفي الفقرة ١٥ (د) من القرار ٤٤/٢١١ ، قررت الجمعية العامة "أن تطلب الى جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة أن تضع ، دون ابطاء وبالتعاون مع الحكومات المضيفة ودون أن تتكبد البلدان النامية تكاليف اضافية ، الترتيبات اللازمة لتحديد أماكن مشتركة على الصعيد القطري ، وأن تطلب الى المدير العام أن يدرج في تقاريره السنوية عن الانشطة التنفيذية معلومات عن التقدم المحرز في هذا المجال" .

١١٦ - وعلى الرغم من الصعوبات التي سبق تحديدها ، فإن هناك تقدما قد أحرز من حيث الانشاء الفعلي لأماكن مشتركة (١٠ بلدان) ، علاوة على وجود مفاوضات نشطة جارية (٩ بلدان) ، وذلك الى جانب النظر في هذا الموضوع على نحو نشط (بلدان اثنان) . ومن الجدير بالذكر أنه قد تم توفير أماكن عمل مشتركة في جميع الحالات التي توافرت فيها القدرة اللازمة وسمحت بذلك الترتيبات التعاقدية القائمة .

باء - الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات

١١٧ - إن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، الذي يتألف من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة وبرنامج الاغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، قد استمر في اعطاء أولوية عالية لانشاء أماكن عمل ومرافق مشتركة . ولقد شكل فريق فرعي معني بالاماكن والخدمات المشتركة ، وهو فريق فرعي دائم ، للاشراف على كل مشروع من مشاريع الاماكن المشتركة ، من أجل ادراج التخطيط والتصميم والتمويل والتشييد والادارة .

١١٨ - وقد شُرع في اتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة أماكن مشتركة لأعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، وذلك في ١٢ بلدا(٣) . ولقد وردت ، بالاضافة الى ذلك ، طلبات بإقامة أماكن مشتركة من باكستان والبرازيل وبربادوس وبنغلاديش وزائير وزمبابوي والسلفادور ونيكاراغوا وهايتي ، حيث بلغت التكلفة التقديرية الاجمالية لاعمال البناء ٣٣ مليون دولار . وحيث أن الاموال المتاحة حاليا لا يمكن لها أن تستوعب هذه الطلبات ، فان الفريق الفرعي يضطلع باستكشاف مصادر تمويل بديلة :

(أ) وتتمثل الطريقة التي يجري بحثها في زائير في قيام الحكومة بمنح أرض لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وهذه الارض يتم تأجيرها لهيئة خاصة تتولى بناء الاماكن المشتركة ثم تؤجر الاماكن المشتركة للبرنامج الانمائي حتى يتم سداد تكلفة البناء . وفي نهاية فترة الايجار ، تعود الملكية الى هيئات منظومة الامم المتحدة التي شاركت في الايجار ؛

(ب) وثمة مفاوضات جارية في الوقت الحاضر في البرازيل بشأن امكانية قيام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باستخدام العملية البرازيلية غير القابلة للتحويل في انشاء أماكن مشتركة وتأجيرها لمنظومة الامم المتحدة مع توفير خيار باعادة الملكية الى الهيئات المشاركة في الايجار بمجرد سداد تكاليف البناء .

١١٩ - ولقد وقعت التطورات التالية فيما يتصل بالاموال المتوفرة لدى أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات من أجل المرافق المشتركة :

(أ) أومت لجنة الشؤون الادارية والمالية التابعة لليونيسيف بالإذن بانشاء صندوق احتياطي لاماكن المكاتب الميدانية ومساكن الموظفين بحد اجمالي أقصى يبلغ ٣٢ مليون دولار ، على أن تخصص من هذا المبلغ نسبة ٧٥ في المائة (١٦,٥ مليون دولار) من أجل أماكن المكاتب الميدانية المتصلة أساسا بمساهمة اليونيسيف في الاماكن المشتركة مع مؤسسات الامم المتحدة ، ولقد وافق المجلس التنفيذي على هذه التوصية ؛

(ب) أذن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لمدير البرنامج ، في مقرره ٤٤/٩٠ ، ب "أن يقوم ، كحل أخير ، باستغلال الاحتياطي المرصود لاماكن العمل في الميدان لشراء أماكن للمكاتب عندما تشارك في هذا الشراء الهيئات المساهمة في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ، وكذلك عندما تتولى سائر هيئات الامم المتحدة العاملة في الميدان المشاركة في هذا الشراء الى الحد الممكن" .

١٢٠ - وكما سبق الذكر ، أعربت الكيانات ذات الصلة بمنظومة الامم المتحدة عن تأييدها لمبدأ الاشتراك في الخدمات وتقاسم المرافق . ولقد صرحت اليونسكو ، في هذا المضمار ، بأن قضية انشاء أماكن مشتركة على صعيد البلدان تجري دراستها في الوقت الراهن من قِبَل اللجنة الخاصة التابعة للمجلس التنفيذي ، وأنه سيتم استعراض هذه القضية أيضا في الدورة ١٣٥ للمجلس التي ستعقد في عام ١٩٩٠ . وحيث أن قرابة النصف من الاماكن الحالية التي تشغلها الوحدات الميدانية لليونسكو مقدمة بالمجان من جانب البلدان المضيفة ، فإن من المتوقع أن يقوم المجلس التنفيذي بالمطالبة باجراء دراسة ميدانية مستفيضة فيما يتصل بالامتثال للفقرة ١٥ (د) من قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ .

الحواشي

(١) كانت صعوبة تحديد هذه الاحتياجات ، والتوفيق بينها ، وتلبيتها من بين الاسباب الرئيسية "لفشل" المشاريع التي تتلقى مساعدات خارجية ، أو التي احتفظت بمدخل من الموارد الخارجية باهظ التكلفة بصورة مفرطة على حساب تنفيذ المشاريع داخليا وبالتالي على حساب امكانية الادامة وطنيا .

(٢) أنغولا وأوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الاخضر وسان تومي وبرينسيبي والصومال وغامبيا وغينيا - بيساو وفييت نام وملديف .

- - - - -